محضر الجلسة رقم 249

التاريخ: الأربعاء 12 جمادى الآخرة 1447هـ (3 ديسمبر 2025م).

الرئاسة: السيد محمد ولد الرشيد، رئيس مجلس المستشارين، ثم المستشار السيد لحسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ساعتان وأربع وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة التاسعة والثلاثين صباحا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026:

- تقديم تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية؛
- الشروع في المناقشة العامة من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

السيد محمد ولد الرشيد، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

الحضور الكريم،

تطبيقا لأحكام الدستور، والقانون التنظيمي للمالية، والنظام الداخلي لمجلس المستشارين، وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة، ومداولات ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ فاتح دجنبر 2025؛

يخصص المجلس هذه الجلسة للاستماع لمقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، والشروع في المناقشة العامة للمشروع من لدن الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين.

وقبل مباشرة جدول أعمال هذه الجلسة، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيدات والسادة رؤساء الفرق والمجموعات، وللسادة رؤساء اللجن الدائمة، ولجميع السيدات والسادة أعضاء المجلس، وكذا للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية، ولجميع السيدات والسادة الوزراء ولموظفي وأطر المجلس، على المجهودات التي بذلوها في سبيل المناقشة المعمقة لمشروع قانون المالية ومشاريع الميزانية الفرعية، منذ إحالة المشروع على مجلس المستشارين.

وأود أن أذكر المجلس الموقر ببرنامج دراسة مشروع قانون المالية على مستوى الجلسات العامة، والذي سنخصص له أربع جلسات، بحيث سنستهل الأشغال بجلستنا الصباحية هذه، التي ستخصص - كما أسلفت - للشروع في المناقشة العامة وستستمر إلى غاية الواحدة ونصف بعد الزوال، وتعقبها جلسة أخرى مساء هذا اليوم، تخصص لاستكمال المناقشة العامة والاستماع لرد الحكومة عليها.

فيما سيعقد المجلس يوم غد جلستين للتصويت على الجزء الأول من مشروع قانون المالية في الصباح؛

ثم مناقشة مشاريع الميزانية الفرعية والتصويت على الجزء الثاني وعلى مشروع قانون المالية برمته مساء يوم الغد.

وإذا سمحتم، أعطي الكلمة مباشرة للسيد مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية، لتقديم تقرير اللجنة حول مشروع قانون المالية 2026، في حدود 20 دقيقة.

فليتفضل السيد المقرر السيد عابد بادل.

المستشار السيد عابد بادل، مقرر لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض على أنظار مجلسنا الموقر نص التقرير الذي أعدته لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية بمجلس المستشارين، بمناسبة انتهائها من دراسة مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، والموافقة عليه.

وللتذكير، فإن اللجنة شرعت ابتداء من يوم الاثنين 17 نونبر 2025 في دراسة الجزء الأول من مشروع قانون المالية، وعقدت بشأنه 6 اجتماعات مطولة استغرقت أشغالها ما يناهز 23 ساعة عمل و45 دقيقة.

واسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر والتقدير للسيدة نادية فتاح وزيرة الاقتصاد والمالية، والسيد فوزي لقجع وزير الميزانية، وجميع مدراء وأطر الوزارة على ما تقدموا به من معطيات اقتصادية واجتماعية متنوعة أغنت النقاش.

كما لا تفوتني الفرصة لتقديم أخلص عبارات الشكر والتقدير للسيد مولاي مسعود أكناو، رئيس اللجنة، على حسن تسييره وتدبيره لأشغالها، ولكافة السيدات والسادة المستشارين الذين حضروا أشغالها.

والشكر موصول أيضا للطاقم الإداري للجنة على كل المجهودات التي بذلها ويبذلها من أجل تسهيل عمل السيدات والسادة المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

يستند مشروع قانون المالية رقم 50.25 لسنة 2026، إلى التوجيهات الملكية السامية والبرنامج الحكومي، وبعد تقديمه أمام مجلسي البرلمان بتاريخ 20 أكتوبر 2025، والمصادقة عليه من طرف مجلس النواب، أحيل على

مجلس المستشارين بتاريخ 14 نونبر 2025.

وخلال اجتماع اللجنة بتاريخ 17 نونبر 2025، قدم السيد وزير الميزانية عرضا مفصلا حول سياق إعداد المشروع، موضحا أنه يأتي في ظل تباطؤ الاقتصاد العالمي، إذ يُتوقع أن يبلغ معدل النمو الدولي 3.1% سنة 2026 مقابل 3.2% سنة 2025، مع نمو محدود في منطقة اليورو لا تتجاوز 1.1%، مع استمرار التقلبات الجيوسياسية المؤثرة على أسعار النفط والمواد الأولية.

أما على المستوى الوطني، فقد سجلت الظرفية الاقتصادية تحسنا بفضل انتعاش في القطاع الفلاحي، حيث ارتفاع إنتاج الحبوب إلى حوالي 43 مليون قنطار، ونمت القيمة المضافة الفلاحية بنسبة 4.6%.

كما واصلت الأنشطة غير الفلاحية نموها، خاصة في قطاعات الفوسفاط والكهرباء والإسمنت، إضافة إلى ارتفاع المؤشرات السياحية وحركة النقل.

وأبرز السيد الوزير كذلك، قوة المؤشرات الاقتصادية، من بينها:

- ✓ تراجع التضخم إلى 1.1% سنة 2026؛
- ✓ استقرار احتياطات العملة الصعبة في مستوى خمس أشهر ونصف من الواردات؛
- ✓ انخفاض عجز الميزانية إلى 3%؛
- ✓ واستقرار الدين العمومي في حدود 65.9% من الناتج الداخلي الخام؛
- ✓ فضلا عن تحسن ملحوظ في المداخيل الجبائية.

كما أوضح السيد الوزير، أن إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، استند إلى التوجيهات الملكية السامية في خطابي عيد العرش وافتتاح الدورة التشريعية، اللذين شددا على تسريع تنزيل النموذج التنموي الجديد، وتعزيز العدالة المجالية والاجتماعية، وتفعيل الجهوية المتقدمة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة.

أما فيما يتعلق بالفرضيات المعتمدة لإعداد هذا المشروع، فقد تم تحديدها على أساس:

- ✓ تحقيق نمو الناتج الداخلي الخام بنسبة 4.6%؛
- ✓ بلوغ إنتاج الحبوب 70 مليون قنطار؛
- ✓ اعتماد سعر غاز البوتان في حدود 500 دولار للطن؛
- ✓ استقرار معدل التضخم في حدود 2%؛
- ✓ تسجيل نمو في الطلب الخارجي الموجه نحو المغرب بنسبة 2.3%، باستثناء الفوسفاط ومشتقاته؛
- ✓ واعتماد سعر صرف للأورو مقابل الدولار في حدود 1.11.

السيد الوزير،

تطرق أيضا للتوجهات العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 الذي استند على أربع مرتكزات أساسية متمثلة في:

- توطيد المكتسبات الاقتصادية وتعزيز مكانة المغرب ضمن الدول الصاعدة؛
- إطلاق جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة؛
- مواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية؛
- مواصلة الإصلاحات الهيكلية الكبرى والحفاظ على توازنات المالية العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار مناقشة عامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026، كما وافق عليه مجلس النواب، أكد السيدات والسادة المستشارون، على أن إعداد مشروع تم في سياق دولي مطبوع بعدم اليقين، نتيجة تباطؤ الاقتصاد العالمي وتصاعد التوترات الجيوسياسية وتراجع التجارة الدولية، فضلا على آثار التغيرات المناخية، مشددين في نفس السياق على استطاعة بلادنا بقيادة الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، على مواصلة الإصلاحات وتحقيق مكاسب اقتصادية واجتماعية مهمة.

وقد أعرب المتدخلون على اعتزازهم بالنجاحات الدبلوماسية التي حققتها المملكة في القضية الوطنية، لاسيما القرار مجلس الأمن رقم 2797، الداعم لمغربية الصحراء، ومبادرة الحكم الذاتي، منوهين بدور الدبلوماسية البرلمانية والحزبية، وبمبادرة جلالة الملك نصره الله بإشراك القوى السياسية والنقابية في تعزيز هذا المسار مع توجيه تحية تقدير لمختلف القوات والأجهزة الأمنية على جهودها في حماية أمن الوطن.

وبخصوص القضية الفلسطينية، ثمن المتدخلون القرار القاضي بوقف إطلاق النار، وأشادوا بالمواقف الثابتة للمغرب بقيادة جلالة الملك حفظه الله، رئيس لجنة القدس.

وفي إطار مناقشة فرضيات مشروع قانون المالية، سجلت المناقشات تباينا في المواقف، إذ اعتبر جانب منها أن الفرضيات واقعية لارتكازها على توقع نمو بـ 4.6% وتضخم في حدود 2%، وعجز ميزاني في مستوى 3.5%، وتحسن احتياطي العملة الصعبة.

بينما رأى جانب آخر، أنها فرضيات متفائلة، خاصة فيما يتعلق بنسبة النمو ومحصول الحبوب المقدر بـ 70 مليون قنطار، بالنظر إلى التقلبات المناخية وتراجع الطلب الخارجي.

في الشق المالي، تم التأكيد على أهمية الإجراءات التي اعتمدتها الحكومة للحفاظ على توازنات المالية العمومية والرفع من موارد الدولة وضبط اللجوء إلى المديونية، وعقلنة النفقات، وتحسين تعبئة الموارد المالية عبر رؤية استراتيجية متكاملة، على رأسها لجوء الدولة إلى التمويلات المبتكرة كآلية لتوسيع وتنويع مواردها، وهو ما يستدعي وضع إطار قانوني وتشريعي يضمن مشروعيتها وشفافيتها.

على المستوى الاقتصادي، تم التنويه بالنتائج الإيجابية التي حققها

الاقتصاد الوطني بفضل الأداء الجيد والاستثنائي للقطاعات الصناعية والتجارية والسياحية، رغم صعوبة الظرفية الدولية.

وفي المقابل، تم التأكيد على استمرار التحديات المرتبطة بضعف الإنتاجية نتيجة نقص الاستثمار في الرأسمال البشري، والتكوين المهني العصري والبحث العلمي، مع الإشارة إلى احتلال المغرب للمرتبة 56 عالميًا في مؤشر التنافسية لسنة 2025.

وقد أبرز المتدخلون، أن اعتماد الاقتصاد الوطني على قطاعات تقليدية منخفضة القيمة، يفرض تسريع الاستثمار في القطاعات الصناعية الحديثة، خاصة التكنولوجيا الدقيقة والطاقات المتجددة.

وبخصوص الشق الضريبي، تم التأكيد على أن تنزيل قانون الإطار للإصلاح الجبائي مكن من الرفع من نسبة الموارد الجبائية من الناتج الداخلي الخام، إذ ارتفعت من 17.2% سنة 2020 إلى 18.8% سنة 2024، دون الرفع من الضغط الجبائي.

وفيما يتعلق بتعزيز العدالة الجبائية وضمان استدامة المالية العمومية، تم التأكيد على أن مشروع القانون يهدف إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال توسيع الوعاء الضريبي، وتحديث النظام الجمركي، ومواصلة محاربة التهرب والغش الضريبي، مع الدعوة إلى الاستعانة بتقنيات الذكاء الاصطناعي في هذا المجال.

وفي السياق نفسه، تمت الإشادة بالإجراءات الجمركية الداعمة للصناعات الوطنية، إضافة إلى الترحيب بتمديد المساهمة التضامنية إلى غاية نهاية سنة 2028، تعزيزاً للتماسك الاجتماعي.

فيما يرتبط بالاستثمار، تمت الإشادة بزيادة حجم الاستثمار العمومي ليبلغ 380 مليار درهم، وهو ما يعني ارتفاع استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية، بهدف دعم المكتسبات الاقتصادية وتعزيز مكانة المغرب بين الدول الصاعدة، وعلى رأسها انجاز المشاريع ذات البعد الاجتماعي كأولوية حكومية.

في المقابل، تمت المطالبة بتحقيق توزيع عادل لهذه الاستثمارات بين الجهات، إذ تستحوذ ثلاث جهات فقط على 65% من إجمالي الاستثمارات و153 مشروعًا كبيرًا، نظرا لقوة بنيتها التحتية وهو ما يعكس استمرار التفاوتات المجالية في توطين المشاريع.

وبخصوص الجانب الاجتماعي لمشروع قانون المالية:

ثمن المتدخلون جهود الحكومة لتعزيز العرض الصحي ضمن مسار إصلاحي شامل، من خلال تخصيص غلاف مالي يقدر بـ 42.4 مليار درهم، ومواصلة بناء وتجهيز المستشفيات الجامعية والمراكز الصحية، وإحداث 8000 منصب مالي، مع الإقرار بضرورة تحسين حكامته.

في المقابل، أشار بعض المتدخلين إلى أن هذه الزيادة في الميزانية لم تعالج العديد من الإشكاليات البنيوية، خاصة الخصاص الحاد في الموارد البشرية الصحية البالغ 32 ألف إطار، واختلال توزيعها بين الجهات، إضافة إلى مواصلة اعتماد الأسر على القطاع الصحي الخاص بنسبة تفوق 63%.

هذا، وقد ثمن المتدخلون الجهود المبذولة للنهوض بقطاع التعليم، من خلال تعزيز ميزانية القطاع وإحداث مناصب مالية جديدة، معتبرين ذلك جزءاً من مسار إصلاحي استراتيجي لبناء مدرسة عمومية قادرة على تكوين كفاءات مؤهلة تدعم التنمية الوطنية، مشددين على ضرورة تطوير منظومة التكوين المهني لتلبية حاجيات سوق الشغل، عبر استكمال مدن المهن والكفاءات ومراجعة الشعب والمناهج، إلى جانب إدخال إصلاحات هيكلية لتحسين الحكامة ورفع نجاعة القطاع.

في المقابل، اعتبر عدد من المتدخلين أن المنظومة التعليمية لا تزال تعاني اختلالات بنيوية تحد من نجاعتها، منها الاكتظاظ، الهدر المدرسي، نقص الأساتذة الباحثين، ضعف آليات الحكامة، وتأثير نظام التعاقد على استقرار الموارد البشرية، إضافة إلى غياب رؤية إصلاحية متكاملة تجمع بين جودة التدبير وربط المسؤولية بالمحاسبة.

هذا، وقد تمت الإشادة بمجهودات الحكومة في مجال التشغيل، وفق التوجهات الملكية السامية، من خلال تنفيذ خارطة الطريق للتشغيل بغلاف مالي قدره 2 مليار درهم، وتسريع برامج التشغيل على المستوى الترابي، وتعزيز التنسيق بين القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، وتحسين برامج الوساطة والتكوين والتأطير لتعزيز قابلية تشغيل الشباب.

وفي المقابل، لوحظ أن معدل البطالة بلغ 13.3% سنة 2024، خصوصاً في صفوف الشباب والنساء وحاملي الشهادات العليا، ما يشكل تحدياً هيكلياً لسوق الشغل.

كما تمت الإشارة إلى عجز الحكومة عن خلق مليون منصب شغل، بعد تبيان محدودية أثر برامجها في هذا السياق، تم التأكيد على ضرورة اعتماد خطة وطنية جديدة للتشغيل اللائق تستجيب لمتطلبات سوق الشغل، تستند على دعم المقاولات الصغرى جدا والصغرى والمتوسطة.

وفيما يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد، تمت الإشارة إلى استمرار غياب رؤية حكومية واضحة لمعالجة الإشكاليات التي تعرفها هذه الأنظمة والمهددة بالإفلاس خلال السنوات المقبلة، مع المطالبة بنهج مقاربة تشاركية فعلية من أجل إصلاح شامل لصناديق التقاعد دون رفع سن الإحالة على التقاعد أو الزيادة في الاقتطاعات، فضلا عن ضرورة الرفع من معاشات المتقاعدين.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابها على مداخلات السيدات والسادة المستشارين، ذكرت السيدة وزيرة الاقتصاد والمالية بسياق ومرجعيات إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2026، وعبرت عن الفخر والاعتزاز العميق بالنصر الحاسم الذي حققته قضية الصحراء المغربية من خلال صدور قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797 الداعم لمغربية الصحراء، الذي جعل مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية الحل الوحيد والواقعي والدائم للنزاع الإقليمي المفتعل حول الصحراء

المغربية، إذ كرس هذا القرار الشرعية الدولية للموقف المغربي، كما أكد عليه جلالة الملك حفظه الله في خطابه السامي الأخير.

كما شدد على أن مشروع قانون المالية يجسد الجهود الكبرى التي يبذلها المغرب لترسيخ أسس مسيرة المغرب الصاعد، وذلك بغية تحقيق تنمية شاملة تجمع بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والتنمية المجالية المندمجة.

وأوردت السيدة الوزيرة أن البعد الاجتماعي حاضر في صلب أولويات مشروع قانون المالية، من خلال إعطاء أهمية خاصة لقطاعات الصحة والتعليم ودعم القدرة الشرائية، وتفعيل آليات الدعم الاجتماعي المباشر.

وفي الجانب المتعلق بالبعد المجالي، أوضحت السيدة الوزيرة أن مشروع قانون المالية جعل البرامج التنموية المندمجة من أولوياته، كما جاء في خطاب صاحب الجلالة، من خلال ترصيد الخصوصيات المحلية وتعزيز الجهوية المتقدمة.

السيد الرئيس المحترم،

في معرض جوابه، شدد السيد وزير الميزانية، على أهمية تقييم مسار المالية العمومية خلال السنوات الأخيرة، التي عرفت سياقا صعبا بفعل جائحة "كوفيد" تراجعا في النمو، الجفاف والاضطرابات الجيوسياسية وارتفاع الأسعار.

ورغم هذه التحديات، أكد على تحقيق تقدم ملموس في تقليص العجز والتحكم في المديونية، وهو ما نال إشادة المؤسسات الدولية.

وأوضح أن هذا التحسن يمنح المغرب هامشاً أكبر لاتخاذ قرارات استراتيجية، في إطار قانون المالية المبني على التوجيهات الملكية السامية، خاصة المتعلقة بتعزيز الدولة الاجتماعية، وأبرز جهود الحكومة في تعميم الدعم المباشر، وإصلاح الحماية الاجتماعية، وضمان الانتقال السلس لمستفيدي نظام "راميد" نحو منظومة التغطية الصحية الإجبارية.

كما عرض الإصلاحات الصحية الجارية والتي تشمل تحسين البنيات التحتية، توسيع التكوين الطبي، وافتتاح مؤسسات جامعية جديدة، يواكبها زيادة عدد الأطباء مع التأكيد أن نتائج هذه الإصلاحات تتطلب وقتا بسبب تراكم الخصاص لسنوات، وأوضح أن استهداف المستفيدين من الدعم يتم عبر تحيين مستمر لوضعية الأسر، وأن الحماية الاجتماعية ستشمل أيضا الفئات العاطلة عن العمل والباحثة عنه.

وأشار إلى تدخلات الحكومة لدعم قطاعات حيوية مثل: الصحة، النقل العمومي، الماء والكهرباء، والمواد الأساسية، إضافة إلى دعم البرامج الفلاحية والصناعية والسياحية والحوار الاجتماعي.

كما أكد السيد الوزير على أن مشاريع البنية التحتية الجارية هي جزء من مخطط تنموي شامل، وليست مرتبطة حصرا بكأس العالم، بل على العكس ساهم هذا الحدث في تسريع تنفيذ بعض المشاريع.

وفي الختام، تعهّد السيد الوزير بتقديم تفاصيل حول آليات التمويل المبتكرة، الهادفة إلى دعم مشاريع كبرى ذات أثر مباشر على حياة المواطنين متى رغب البرلمان في ذلك.

السيد الرئيس المحترم،

في إطار دراسة مشروع قانون المالية لسنة 2026، انكبت اللجنة على دراسة مختلف التدابير الجمركية والضريبية والمقتضيات المتعلقة بالميزانية، حيث حظيت المواد 4 و7 و8 مكررة و20 من مشروع القانون بمناقشة مستفيضة من طرف السيدات والسادة المستشارين.

إن القضايا الكبرى المرتبطة بالجوانب المالية والاقتصادية والاجتماعية التي تم التداول بشأنها في إطار مناقشة مواد الجزء الأول من مشروع قانون المالية لسنة 2026، والتي تجدونها مفصلة في التقرير، تمت ترجمتها إلى مقترحات تعديلات قدمت من طرف الحكومة ومختلف الفرق والمجموعات البرلمانية والمستشاران السيد خالد السطي والسيدة لبنى علوي، والتي بلغ عددها 227 تعديلا، ثلاثة تعديلات منها تهم الجزء الثاني؛ نوردها كما يلي:

- الحكومة: 3 تعديلات (تعديل واحد يهم الجزء الثاني)؛
- فرق ومجموعة الأغلبية: 31 تعديلا؛
- الفريق الحركي: 31 تعديلا؛
- الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية: 26 تعديلا؛
- فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب: 10 تعديلات؛
- فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب: 48 تعديلا.
- فريق الاتحاد المغربي للشغل: 24 تعديلا (تعديلين يهمان الجزء الثاني)؛
- مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل: 37 تعديلا؛
- المستشار خالد السطي والمستشارة لبنى علوي: 17 تعديلا.

هذا، وقد عقدت اللجنة يوم الاثنين 1 دجنبر 2025، اجتماعا مطولا خصص للبت في التعديلات والتصويت على مواد الجزء الأول من مشروع القانون المالي لسنة 2026.

كما وافق عليه مجلس النواب، وبلغ عدد التعديلات المقبولة من طرف اللجنة 72 تعديلا، وتم رفض 67 تعديلا، فيما تم سحب 85 تعديلا من طرف مقدميها.

وقد صادقت اللجنة على التعديلات المقدمة وعلى مواد مشروع هذا القانون وأبوابه بالأغلبية.

وعند عرض الجزء الأول على التصويت، وافقت عليه اللجنة بعد تعديله بالنتيجة التالية:

الموافقون= 12؛

المعارضون= 03؛

الممتنعون= 01.

شكرا لكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد المقرر، والآن نفتح باب المناقشة العامة.

الكلمة الأولى لأول متدخل، عن فريق التجمع الوطني للأحرار، 35 دقيقة.

المستشار السيد محمد البكوري:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتشرف اليوم بمشاركتكم من منبر هذه الجلسة لمناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2026، كآخر مشروع قانون مالية في زمن الولاية الحكومية الحالية.

وقبل الخوض في التفاصيل، أغتنم هذه السانحة للوقوف بكل فخر واعتزاز عند محطات خالدة في ذاكرتنا التاريخية الوطنية المترابطة، بدءا بالذكرى السبعون للاستقلال المجيد، التي نستذكر من خلالها بإجلال وإكبار حجم تضحيات الملك المجاهد جلالة المغفور له محمد الخامس، طيب الله ذكره، وشعبه الوفي، وفي ملحمة وطنية يسمو فيها ذكر بلادنا، وتحيي في وجداننا الجماعي روح اللحمة الوطنية وعظمة المسار التاريخي لبناء المغرب.

وفي خضم هذا المسار، واستكمالا لوحدتنا الترابية، نحيي الذكرى الخمسون لانطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، مسيرة ملك وشعب تعيش فينا إلى اليوم كملحمة وطنية خالدة أسس منطلقاتها الملك الموحد جلالة المغفور له الحسن الثاني طيب الله مثواه، لتشكل مناط فخر ومثال اعتزاز للأمة المغربية جمعاء، وترسم معالم طريق الوحدة الوطنية.

هذا الطريق الذي يأخذ اليوم طابعا خاصا ومتميزا، باعتباره طريقا نحو النماء، يواصل تثبيته جلالة الملك محمد السادس أعز الله أمره على مدى 26 سنة من الحكم الرشيد، بمسيرة متواصلة نحو مدارج التقدم والرخاء وبناء المغرب الصاعد بين الأمم.

وبين عيد الاستقلال وذكرى المسيرة الخضراء المظفرة، تنتعش ذاكرتنا التاريخية الوطنية بعيد الوحدة، الذي يعد تتويجا ملكيا ساميا لمسار تثبيت الوحدة والسيادة الوطنية.

مسار من العمل الدبلوماسي الدقيق والمثمر، قاده جلالة الملك حفظه الله بحكمة ورؤية سديدة، مكن من كسب تأييد دولي متواصل لمقترح الحكم الذاتي وعزز من مصداقيته وموثوقيته، ليتوج مؤخرا بقرار مجلس الأمن التاريخي الذي جعل من هذا المقترح الطريق الوحيد والأوحد لأي حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي المفتعل.

وفي صلب هذا التتويج، يأتي القرار الملكي السامي باعتماد عيد الوحدة يوما وطنيا ينعش ذاكرتنا التاريخية الحية، ويؤرخ لمغرب السيادة المكتملة والوحدة الوطنية، كما يشكل نافذة نحو المستقبل لبناء المغرب الصاعد، برؤية تنموية متوازنة، وتلاحم متين للأمة المغربية بين العرش العلوي المجيد والشعب.

فما ينبغي في هذا الباب، ونحن نعيش هذا التحول التاريخي في قضية وحدتنا الترابية بكل ما تحمله الكلمات من معاني الفخر والاعتزاز، أن ندرك حجم هذه المحطة التاريخية حق الإدراك، بما يحيي وعينا الجمعي الذي تغذيه روح المسؤولية والوطنية الصادقة للأمة المغربية الموحدة أرضا وانتماء ومصيرا، من طنجة إلى لكويرة، ويحفز على جعل عيد الوحدة عهدا متجددا يربط بين الأجيال للدفاع عن وطننا بمقدساته وثوابته الجامعة.

إننا اليوم أمام مرحلة جديدة من مسار قضية الوحدة الترابية، مرحلة تنتقل بنا من وضعية الدفاع إلى تحصين المنجز الوطني، ومن موقع التدبير إلى إدارة التغيير، مما ينبغي معه أن نكون في مستوى هذه المرحلة.

ولأن الصدف لا تجامل ولا تأتي على مقاس التوقعات، فلقد شاء القدر أن يصادف هذا الإنجاز الدبلوماسي نصرا رياضيا تاريخيا، بفوز أشبال الأطلس بكأس العالم للشباب، الذي يأتي كنتاج لمجهود استثنائي من العمل التصاعدي للرقي بكرة القدم المغربية ويفتح باب الطموح والتطلع للظفر بألقاب مستقبلية بعون الله.

فغني عن البيان، المكانة التي تحتلها بلادنا كبلد مستقر وآمن ووقع ذلك على تعزيز هذه المكانة وجلب الاستثمار المنتج وخلق بيئة محفزة للتنمية، ولعل من ثمار هذه المكانة المرموقة التي تحتلها بلادنا اليوم بقيادة جلالة الملك، ما تعرفه من تنظيم محكم ودقيق بمهنية عالية لعديد التظاهرات الدولية والإقليمية، كان آخرها الدورة 93 للجمعية العامة للإنتربول بمراكش، وما تحضره كذلك لتنظيم تظاهرات كروية مهمة، كأس إفريقيا وكأس العالم.

ولا تفوتني هذه الفرصة، لأشيد بتضحيات حماة الوطن بقيادة جلالة الملك، من أفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والقوات المساعدة المرابطين على امتداد الحدود، ونساء ورجال الإدارة الترابية والأمن الوطني والوقاية المدنية، نظير ما يبذلونه في سبيل حفظ النظام العام ومكافحة الجريمة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة.

السيد الرئيس المحترم،

قبل البسط في الحديث عن موضوع هذه الجلسة، لا بد من وضع بعض النقاط على حروف صيغت بكلام على المقاس، ذهب بالنقاش البرلماني إلى حدود العقم، وأفرغت الرقابة البرلمانية من محتواها لتختزلها في رقابة تكاد تكون إدارية صرفة.

فبلغ من تلك الأصوات أن وصل بها الأمر إلى تهويل موضوع وثائق لصفقات عمومية منشورة للعموم، وتسويقها ككشف جديد، بل وتوظيفها بسوء التأويل والتحوير وفق نمط ممنهج للاستهداف، وبناء الأحكام المسبقة بما يحجب الواقع والحقيقة.

فالفشل التدبيري والعجز الاقتراحي وضعف النفس النقدي، ليس مجرد

توصيف لواقع تلك الأصوات، بل سلسلة مترابطة من الرصيد السياسي لمن فقد اتجاه البوصلة، الموجه اليوم لتسريع بناء المغرب الصاعد.

وإذا كان النقاش السياسي الرزين والمسؤول أمر ضروري وصحي بمؤسسة البرلمان، بل أمر صيروري للحياة السياسية، فإن تبني خطاب التضليل ليس من صميم الممارسة البرلمانية الحقة، بل يسهم فقط في بعث الشك والشعور بالإحباط والريبة والارتباك لدى المجتمع، وزعزعة الثقة بالمؤسسات.

فالمطلوب كما سبق، ودعونا في مناسبات عدة أن نرقى بمستوى هذا الخطاب لكونه يشكل جزءا من الصورة العاكسة لمؤسسة البرلمان لدى الرأي العام الوطني، وجزءا كذلك من رصيد العمل البرلماني الذي يبقى محفوظا في الذاكرة البرلمانية.

ومن نافلة القول أن نعود إلى التذكير بأن المرحلة تستدعي التمييز بين الآراء الموجهة لنقد موضوعي للعمل الحكومي، تلك التي تثمن المنجزات، كمكاسب حصرية للوطن والمواطن، وفي المقابل تقترح لتقويم الهفوات، وهذا نابع بطبيعة الحال من الحرص وهو مطلوب، وبين أراء متخصصة في التشكيك والتأرجح بين التأويل السلبي وغياب البينة.

فالمرحلة تقتضي الرقي بالخطاب السياسي إلى مستوى الأداء المطلوب والمنتظر، أداء قوامه الجدية والتحلي بروح المسؤولية، وجوهره الإسهام في تسريع مسيرة المغرب الصاعد، والدفاع عن انشغالات المواطنين وتأطيرهم، وروحه الاجتهاد والفعالية.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

ونحن بصدد دراسة أهم وثيقة قانونية في مسار التشريع، لا يجب أن نناقشها بمعزل عن سياق عالمي يواجه معضلات معقدة وتحولات جيوسياسية وتراجع في التجارة العالمية، حيث أثرت هذه العوامل مجتمعة بشدة حدتها على الاقتصاد العالمي، وحالت دون استعادته لنشاطه المعتاد، وحصرت نسب النمو في مستويات لا ترقى إلى مستوى التطلعات والتوقعات الدولية.

كما لا يمكن مناقشة هذا المشروع القانون بمعزل عن وقع تحديات مناخية، وعلى وجه التحديد توالي سنوات الجفاف وعدم انتظام التساقطات المطرية، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد.

إلا أنه بالرغم من وقع ما سبق ذكره، تأكد أننا أمام حكومة فعل وتفاعل، تنهج خيار خلق الفرص بدلا من التحجج بالأزمة، بحصيلة أداء مشرفة يتجاوز فيها المنجز حجم المتوقع.

فكان التوجه الحكومي يسير نحو خلق اقتصاد تنافسي، أكثر تنوعا وصلابة وانفتاحا وتقوية تماسك النسيج الاجتماعي والبناء المؤسساتي الحديث وتعزيز الإشعاع الدولي لبلادنا، ولم يكن لذلك أن يتحقق لولا رؤية ملكية متبصرة لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وأطرت هذا التوجه.

حيث تركز المجهود الحكومي على تنويع القطاعات الأساسية للاقتصاد الوطني لجعله أكثر استقرارا وغير مرتبط بعامل المناخ، بالشكل الذي يتناغم مع المعطيات المحفزة، بما فيها تطور الطلب الداخلي، استعادة النشاط الإنتاجي، بالإضافة إلى تطور قطاع الخدمات.

كما مكن هذا المجهود المقدر للحكومة من خلق بيئة وبنية متكاملة ومحفزة للصناعة الوطنية، مما حقق تطورا مهما في القطاعات الصناعية ذات الأولوية التي عززت الاقتصاد الوطني ووفرت المزيد من فرص العمل بما يتماشى مع التوجهات الاستراتيجية لبلادنا نحو التصنيع المتقدم والتنمية المستدامة.

وقد تعززت هذه الدينامية عبر تحقيق مؤشرات مهمة، سواء فيما يتعلق بالتحكم في مستويات التضخم أو التقليص من حجم دين الخزينة، والتحكم في مستوى عجز الميزانية.

فلم يكن تحقيق هذه المؤشرات بالأمر اليسير لولا اتخاذ إجراءات مهمة، من قبيل تنزيل مقتضيات القانون الإطار للإصلاح الجبائي، خاصة فيما يرتبط بإصلاح الضريبة على القيمة المضافة والضريبة على الشركات والضريبة على الدخل.

بما مكن من رفع الموارد الجبائية دون زيادة في الضغط الجبائي، ومما ساهم أيضا في تحقيق استدامة المالية العمومية وضمان توازنها، حيث شكلت هذه النتائج الاقتصادية والميزانياتية، عاملا مهما لإعادة تصنيف بلادنا ضمن فئة درجة الاستثمار، مما ينذر بأفاق اقتصادية مستقبلية واعدة ويشجع على الاستثمار الخاص.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

فإذا كانت التجربة السابقة قد بينت تراجع منسوب الأداء الحكومي في الزمن الأخير من عمر الولاية التشريعية، خاصة إذا ما تم الالتزام بالتعهدات الواردة في البرنامج الحكومي، فإن التجربة الحكومية اليوم تثبت عكس ذلك بجعلها ما تبقى من الزمن الحكومي يفتح الباب لمرحلة جديدة.

مرحلة برؤية أوسع وطموح أكبر، جوهرها تحقيق الصعود التنموي والاجتماعي والاقتصادي لبلادنا، تحت قيادة جلالة الملك حفظه الله، بما يحقق رفاه المواطن ويضمن التوازن والإنصاف في الاستفادة من ثمار النمو.

لقد كانت الحكومة محقة وتوقعية في أبعد الحدود، مستنيرة بالتوجيهات الملكية السامية حينما وضعت التنمية الترابية في صلب السياسة الميزانياتية، وجعلها اللبنة الأساس لبلوغ هدف تسريع بناء المغرب الصاعد اقتصاديا واجتماعيا.

ولتحقيق هذا المبتغى، تواصل الحكومة تنزيل المشروع الملكي للدولة الاجتماعية، هذا المشروع المجتمعي الكبير المبني على أسس جعلت من المواطن محور استهداف الفعل العمومي، بالشكل الذي تتفوق فيه جودة الخدمات الاجتماعية على تعددها، وتنتصر له سرعة النمو الاقتصادي ويساهم في بناء واقع أفضل لنا، ومستقبل واعد للأجيال القادمة بما يليق بإنسانية

الإنسان ويحفظ أمنه وكرامته ويحقق رفاهه واستدامته.

مشروع مجتمعي كبير يساهم بلا شك في تقليص العجز الاجتماعي وفق تدخلات قوامها النجاعة ومعيارها الاستحقاق، وبناء على منظومة استهداف شاملة، مبتغاها مواصلة تعميم الحماية الاجتماعية وإصلاح منظومتي الصحة والتعليم.

وأملا في تغيير واقع قطاعين يعرفان تحديات متزايدة وشكل إصلاحهما أولوية وطنية على مدى سنوات، وتنفيذا للتعليمات الملكية السامية، عززت الحكومة مجهودها الميزانياتي المخصص لقطاعي الصحة والتعليم بشكل غير مسبوق، بغلاف مالي يقدر بـ 140 مليار درهم، وإحداث أزيد من 27 ألف منصب مالي لفائدتهما.

فيما يخص قطاع الصحة:

أمام الإرث الثقيل من الأعطاب التي فرملت تقدم هذا القطاع في محطات سابقة، أعطاب يصعب تجاوزها في الزمن الحكومي المحدود.

وأمام هذا الواقع الذي يفرض نفسه، تمكنت الحكومة بكل جرأة ومسؤولية من حل معادلة صعبة، تجمع بين ثالوث من الأولويات لا يمكن الفصل بينها:

- أولها، تحفيز وتوفير الموارد البشرية؛
- ثانيها، خلق مؤسسات استشفائية، توفر خدمات صحية ذات جودة وتشكل فضاءات ملائمة لعمل الأطر الصحية؛
- وثالثها، تحسين حكامة القطاع.

ففيما يتعلق بالموارد البشرية، يعرف القطاع خصاصا مهولا في الأطباء والأطر التمريضية، وهو ما لم تكن هذه الحكومة مسؤولة عنه، بل سعت إلى تقليص هذا الخصاص برفع نسب التأطير وتقليص مدته الزمنية مع استحضار رهان الجودة، وخلق كليات طب جديدة ومعاهد للتكوين للرفع من عدد الأطباء والممرضين.

لقد شكل إصلاح هذا القطاع هاجسا وتحديا كبيرا لدى الحكومة، تفرضه ضرورة مواكبة الورش المجتمعي الكبير للحماية الاجتماعية، خاصة في الشق المرتبط بتعميم التأمين الإجباري عن المرض، فنجاح هذا الأخير مرهون بمنظومة صحية قوية ومتكاملة تستند إلى مقاربة ثلاثية الركائز:

- تأهيل البنيات التحتية الصحية؛
- تثمين وتعزيز الموارد البشرية؛
- وتعزيز حكامة القطاع.

وارتباطا بالمرتكز الأول، باشرت الحكومة إطلاق برنامج تأهيل 1400 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية، إضافة إلى مراكز استشفائية ومستشفيات جامعية جديدة بغية تعزيز العرض التكويني، بعضها دخل الخدمة قبل متم هذه السنة.

وفي هذا الباب، ستعمل الحكومة خلال السنة المقبلة على تسريع بناء المراكز الاستشفائية الجامعية بكل من بني ملال، كلميم والرشيدية، إضافة إلى إصلاح وتحديث 90 مستشفى بكافة جهات المملكة وإعطاء الانطلاقة لإعادة تأهيل 1600 مركز للرعاية الصحية.

وفيما يتعلق بالموارد البشرية، حرصت الحكومة على تحسين الأوضاع المادية لشغيلة القطاع بمختلف مستوياتهم الوظيفية وتسوية الوضعية الإدارية لبعض الفئات، دون أن ننسى الرفع من نسبة التكوين في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان والمعاهد المتخصصة من أجل بلوغ هدف المستوى المطلوب للتغطية المعتمد عالميا.

واستمرارا لمسعى تقليص الخصاص، خصصت الحكومة 8000 منصب مالي لقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، برسم السنة المالية 2026.

وفيما يخص المرتكز الثالث الذي يشكل سر نجاح أي إصلاح والمتعلق بآليات الحكامة، بما في ذلك إحداث هيئات التدبير والحكامة وتنظيم عمل الفاعلين وتوطيد الحكامة الاستشفائية والتخطيط الترابي مع تعزيز حضور الرقمنة، ستعمل الحكومة على تفعيل الوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته، وكذا التفعيل التدريجي للمجموعات الصحية الترابية، إضافة إلى تعميم النظام المعلوماتي الاستشفائي المندمج ليشمل مختلف مستشفيات المملكة.

وفيما يرتبط بالتعليم:

وبنفس روح الإصلاح، ارتكز المجهود الحكومي على تجاوز الإكراهات الكبرى والمعقدة والمتداخلة التي يعرفها قطاع التعليم بمستوياته المختلفة، باعتباره مدخلا لتأهيل العنصر البشري والرفع من إنتاجيته بالشكل الذي يجعله مؤهلا للمساهمة في المسار التنموي لبلادنا.

إصلاح مبني على مقاربة تستهدف ثلاث أسس: مسار وظيفي محفز، بيئة تربوية ملائمة، ومناهج دراسية جيدة.

ولتحقيق هذه الغاية، اعتمدت الحكومة نظاما أساسيا جديدا موحدا ومحفزا لأسرة التربية والتعليم ونظاما تكوينيا جديدا، مع زيادة شهرية صافية في أجور موظفي القطاع لا تقل عن 1500 درهم، وتهدف بذلك إلى حفظ بريق مهنة الأستاذ باعتباره مربي وصانع للنجاح.

كما عملت أيضا على الاهتمام بالوسط التربوي من خلال إطلاق مشروع المدارس الرائدة برسم الموسم المدرسي 2023 و2024، وتعميمه بشكل تدريجي لينتقل من 626 مدرسة ابتدائية إلى حوالي 6626 مدرسة ابتدائية و232 إعدادية، إلى 1286 إعدادية برسم الموسم الدراسي 2026-2027، في أفق تعميم هذه التجربة.

وبموازاة ذلك، ستعمل الحكومة على تعزيز البنية التحتية المدرسية عبر افتتاح أزيد من 170 مؤسسة تعليمية برسم الدخول المدرسي المقبل وانطلاق

أشغال بناء 193 مؤسسة جديدة سنة 2026، إضافة إلى مواصلة تحسين ظروف الإيواء والإطعام بالداخليات ودور الطالب وتوسيع النقل المدرسي.

ومن جانب آخر، تسعى الحكومة إلى الرفع من معدل الولوج إلى التعليم الأولي عبر إحداث ما يقارب 4800 قسم جديد برسم الدخول المدرسي المقبل، كما ستواصل تعزيز الدعم التربوي واعتماد منهجيات وأساليب بيداغوجية فعالة، والأكيد أن جملة الإجراءات المتخذة في هذا الباب حققت نتائج جد إيجابية بالوسط التعليمي عموما.

واستمرارا لهذه الإرادة الإصلاحية، ستواصل الحكومة تنزيل الإصلاح البيداغوجي الشامل والمندمج للجامعة المغربية وفق توجه جديد قوامه التميز والابتكار وتوجيه البحث العلمي ليساير متطلبات سوق الشغل، كما ستواصل تحديث منظومة التكوين المهني بما يتماشى مع مبتغى تحسين قابلية تشغيل الشباب، فقد تم تعزيز البنية التحتية لهذا القطاع عبر إحداث 27 معهدا جديدا وافتتاح مدن جديدة للمهن والكفاءات على مستوى الجهات لتبلغ 10 مدن.

مجملا، هذه المنجزات التي يصعب إنكارها بالرغم من محاولات من يمتهنون ركوب الأمواج حجبها أو التقليل منها، لم تأت من فراغ، بل جاءت كنتاج لقرارات جريئة اتخذتها الحكومة وخصصت لها موارد مالية مهمة تعززت عبر مشروع قانون المالية لسنة 2026 لتصل إلى مستويات استثنائية، حيث بلغت الميزانية الإجمالية المخصصة لقطاع التعليم 97.1 مليار درهم، وميزانية إجمالية لقطاع الصحة ناهزت 42.4 مليار درهم.

ومن باب التذكير، فلطالما شكل الرفع من ميزانيتي هاذين القطاعين مطلبا تكرر في تاريخ الحكومات السابقة ليتحقق اليوم.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

تجسيدا للتعليمات الملكية السامية، وإيمانا منها بأن التنمية مسار واختيار لا يكتمل إلا بالعمل الجاد والتجديد المستمر، ستعمل الحكومة على إطلاق جيل جديد من برامج وأوراش التنمية الترابية المندمجة، بما يضمن تحقيق وترتيب الأولويات ويترك الأثر المباشر على المواطن، ويجعل من المجالات الترابية الحضرية والقروية منها على وجه الخصوص مجالات مشجعة على الاستقرار ومحفزة للاستثمار وخالقة لفرص الشغل القار.

ولأجل ذلك، ننوه بالمقاربة المعتمدة لإعداد هذا الجيل الجديد من البرامج، والمبنية أساسا على الإشراك المباشر للمواطنات والمواطنين والفاعلين الترابيين والمدنيين، وهو ما لامسناه عن قرب ضمن اللقاءات التشاورية المعدة لهذا الغرض والتي ستمكن من تحديد دقيق لخريطة الاحتياجات الجهوية.

ولا يحذونا أدنى شك بأن الحكومة ستسعى إلى التنزيل الأمثل لهذه البرامج والأوراش التي سيكون لها وقع إيجابي ومباشر على مستوى عيش المواطن، بما يتماشى أيضا مع انتظاراتنا لتحقيق العدالة المجالية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، وتقليص الفوارق المجالية سواء تلك القائمة بين الجهات أو تلك المتواجدة فيما بين الأقاليم والجماعات بالجهة.

بما سيمكننا جميعا من بلوغ هدف تحقيق التنمية العادلة والمتوازنة وفق تعاقد ترابي جديد، يجعل من المواطن فاعلا في تنزيله لا متلقيا، ومن المجال الترابي مصدرا مثمرا لفرص النماء لا فقط مجالا للتنزيل.

وتجسيدا للإرادة الملكية السامية بجعل المناطق القروية والجبلية مجالات ترابية مساهمة في التنمية الشاملة لبلادنا من خلال الاستثمار الأمثل لمؤهلاتها الطبيعية والبشرية، ستعمل هذه الحكومة على تنزيل البرنامج الوطني للتنمية المندمجة للمراكز القروية الناشئة وفق مقاربة أولية تشمل 77 مركزا قرويا ناشئا على امتداد التراب الوطني، منها 26 مركزا قرويا نموذجيا خلال سنة 2026.

وانطلاقنا من مسؤوليتنا التشريعية، حرصنا على المساهمة إيجابا في المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع قانون المالية لسنة 2026، كما ساهمنا قدر الإمكان في تجويد مقتضياته عبر تقديمنا لـ 31 تعديلا باسم فرق ومجموعة الأغلبية من أصل 227 تعديلا، تفاعلت معها أيضا الحكومة بكل جدية ومسؤولية حيث تم قبول 72 تعديلا، والتي ترمي في مجملها إلى مسايرة توجه تسريع وتيرة الصعود الاقتصادي والاجتماعي لبلادنا.

ولأهمية ما سبق ذكره، سنصوت إيجابا على مشروع قانون المالية لسنة 2026، باعتباره مشروعا اجتماعيا بامتياز لحكومة ناجحة بامتياز، ونجاحها لم يكن مصادفة أو مجرد حظ، وإنما مسيرة وسلوك وهدف لتنزيل مختلف الأوراش الإصلاحية والتنموية الكبرى للمغرب الصاعد التي تعرفها بلادنا بقيادة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

وشكرا على إصغائكم.

السيد لحسن حداد، رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة في حدود 25 دقيقة.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

بسم الله الرحمن الرحيم .

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين، في إطار الدراسة والتصويت على مشروع القانون المالي لسنة 2026، في هذه الجلسة العامة المتميزة، بعد الأجواء الراقية التي طبعت المناقشة التفصيلية والمصادقة على المشروع بلجنة المالية، والتي بالمناسبة لا يسعنا سوى التنويه بسعة صدر السيد رئيس اللجنة المحترم، الأخ مولاي

مسعود أكناو، والإشادة بجهود أطر اللجنة وأطر الفرق، وكافة الأطر الإدارية والأمنية للمجلس، والشكر موصول للسيد رئيس المجلس والأمين العام والمكتب الذين هيئوا جميع الظروف حتى تمر مناقشة المشروع وباقي الميزانيات القطاعية في ظروف سياسية وديمقراطية راقية، تعكس مرة أخرى الأدوار المركزية المتميزة التي تلعبها مؤسستنا داخل النظام البرلماني الوطني.

السيد الرئيس المحترم،

تأتي مناقشة مشروع قانون المالية لهذه السنة في سياق وطني جد دقيق، حيث عاشت بلادنا في السنة الأخيرة الكثير من التحولات والأحداث المتسارعة، وعلى رأسها المنعطف التاريخي الذي عرفته قضية الصحراء المغربية، حيث بعد 50 سنة من المغالطات، ستنتصر حكمة وشجاعة جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وسيظهر الحق ويزهق الباطل **"إن الباطل كان زهوقا"**.

وبهذا النصر الكبير سيدخل جلالته التاريخ من بابه الواسع، فإذا كان جلالة المغفور له محمد الخامس قد صنع تاريخ التحرير، وكتب خلفه المرحوم الحسن الثاني طيب الله ثراه ملحمة المسيرة الخضراء، فإن جلالة الملك محمد السادس كتب نصر الوحدة وبسط "السيادة المغربية على كافة أقاليمنا الجنوبية"، وجعل يوم 31 أكتوبر 2025 يوما فاصلا في تاريخ المغرب الصاعد، أصبح عيدا وطنيا للاحتفال بالوحدة الوطنية، وبهذا النصر التاريخي.

وبهذه المناسبة العظيمة والتاريخية، لايسعنا سوى الإشادة بالتضحيات الجسيمة التي تقدمها القوات المسلحة الملكية والقوات الأمنية، بكل مكوناتها، دفاعا عن أمن واستقرار الوطن.

وفي هذا الإطار، فإننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نجدد تقديرنا العالي لدعوة جلالته الأحزاب الوطنية الممثلة في البرلمان والمؤسسات الحية إلى التفكير الجماعي في تفصيل وتحيين مبادرة الحكم الذاتي، في إطار الجهاد الأكبر الذي ينتظر بلادنا، وهو تنزيل هذه المبادرة على أرض أقاليمنا الجنوبية تحت السيادة الوطنية التي يقرها المنتظم الدولي، والذي يواصل رفع صوت العقل والحكمة، وآخره ما صدر الخميس الماضي عن البرلمان الأوروبي، الذي صادق على الاتفاق الفلاحي مع المملكة المغربية بما فيها المنتجات القادمة من أقاليمنا الصحراوية، باعتبارها أقاليم مغربية تقع تحت السيادة الوطنية، في موقف جديد قوي صادر عن ممثلي الشعب الأوربي بما لهم من رمزية وقوة وشرعية، وهو موقف يعزز من قوة مواقف المؤسسات التنفيذية الغربية ورؤساء الدول الكبرى، إضافة إلى الدول الشقيقة والصديقة.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة ونحن نناقش هذا المشروع، إلا أن نحمد الله ونشكره على نعمة الأمن والاستقرار الروحي لبلادنا، في نعمة عظيمة لا تدرك قيمتها إلا الشعوب الغارقة في الحروب الطائفية والصراعات الإيديولوجية والفكرية الطاحنة، فاستقرار المجتمع المغربي وتعزيز تماسكه، يأتي نتيجة جهود جبارة تبذل في مجال استتباب الأمن الروحي لبلادنا بفضل التوجيهات النيرة لأمير المؤمنين حفظه الله ونصره، والتي تترجمها بدقة عالية وجهود جبارة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ومختلف المؤسسات التي تعنى بالشأن الديني ببلادنا، في جهد يومي جعل من بلادنا قبلة ونموذجا ليس للتدين العقلاني الوسطي فقط، بل كذلك لتعايش مختلف الديانات على أرضه الطاهرة.

لذلك، ونحن نتحدث عن الأمن الروحي للمغاربة، لا يمكن فصله عن نعمة الأمن والاستقرار الذي تنعم فيه بلادنا نتيجة تبصر رؤية صاحب الجلالة ويقظة القوات الأمنية بمختلف أشكالها وتميزها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية وتجارة المخدرات والأمن السيبراني ومخاطر التقلبات الإقليمية والدولية وغيرها من التحديات، بفضل الجهود الجبارة التي تبذلها المؤسسة الأمنية الوطنية، التي أضحت بفضل جديتها ويقظتها، محط ثقة الجهاز الأمني الدولي "الأنتربول" في دورته 93 بمراكش، حيث تحولت بلادنا الأسبوع الماضي إلى قبلة عالمية جمعت جل القوات الأمنية الدولية، وعرفت نجاحا باهرا على جميع المستويات يشكل اليوم فخرا لبلادنا بكل مكوناتها.

السيد الرئيس المحترم،

ونحن نتحدث عن النجاحات المحققة خلال هذه السنة، لا يسعنا سوى تجديد الفخر بالحدث الرياضي الدولي الذي بصم عليه المغرب، بفوز المنتخب المغربي لأقل من 20 سنة بكأس العالم، ووصول منتخب 17 سنة إلى ربع نهائي كأس العالم، وقبله فوز المنتخب المحلي بكأس إفريقيا، وغيرها من النتائج القارية والعالمية التي تتحقق بفضل حكمة وتبصر الرؤية الاستراتيجية الاستباقية لجلالة الملك في مجال كرة القدم.

وفي هذا الإطار، **"من لا يشكر الناس لا يشكر الله"**، ونحن نعتز بنتائج المنتخبات أعلاه، وبحجم الجوائز التي حصدتها الكفاءات الرياضية المغربية في حفل الكاف مؤخرا والذي تجاوز نصف الجوائز، وكذلك الاستعدادات الباهرة الجارية على قدم وساق حتى تكون بلادنا جاهزة بعد أيام قليلة لاستضافة كأس إفريقيا للأمم، لا يسعنا بهذه المناسبة سوى التنويه بشخص السيد فوزي لقجع، رئيس الجامعة الملكية المغربية لكرة القدم ومختلف الأطر التي تشتغل بجانبه على هذه النتائج الباهرة التي غيرت صورة المغرب الكروية عالميا وقاريا.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن لعاقل أن ينفي تقدم بلادنا البارز على مستوى الأوراش الكبرى، بفضل الجهود الجبارة التي قامت بها الحكومة على هذا المستوى، وبفضل كذلك المواكبة الناجعة لوزارة الداخلية لهذه الأوراش الإستراتيجية، حيث مكنت جدية ونجاعة مديريات ومصالح الوزارة والسادة الولاة والعمال من تسريعها، لا سيما المرتبطة بالإجهاد المائي، و تلك المتعلقة بالسيادة الغذائية

والإسهام في إنجاح عملية إعادة تكوين قطيع الماشية، وتقوية المشاريع الهيكلية لقطاع النقل الحضري والسككي والبنى التحتية للقرب، فضلا عن تعزيز موارد وقدرات الإدارة الترابية والأمنية وجعلها في مستوى التحديات الأمنيّة المتنوعة.

السيد الرئيس المحترم،

تعتبر قضية التنمية المحلية من الأوراش الاستراتيجية الكبرى التي تحظى باهتمام صاحب الجلالة حفظه الله ونصره، إذ خصص لها مؤخرا خطابين ساميين، هما خطاب العرش وخطاب افتتاح البرلمان، تطرق بتفصيل إلى الاختلالات الواقعية التي تعاني منها التنمية المحلية، بمفارقاتها الصارخة، ورسم بدقة عالية آليات التدخل والعمل في المستقبل، قوامها ضرورة وضع جيل جديد من برامج التنمية، تستهدف العناية بالعالم القروي ووضع حد للهشاشة، ومجابهة النقص الحاد في التجهيزات الأساسية التي تعانيه بعض المناطق النائية.

لذلك، نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة، أن موضوع التنمية المحلية موضوعا غير قابل للمزايدات السياسية التي يحمل فيها بعض الشعبويين الحكومة الحالية مسؤولية تراكم اختلالات عقود من الزمن في مجالات الصحة والتعليم، في حين أن هذه القطاعات والتنمية المحلية قضايا كبرى تتطلب استراتيجيات قصيرة وأخرى طويلة الأمد، وتفرض تعاون الحكومات المتعاقبة، أو كما قال صاحب الجلالة إن "**التنمية الترابية وتسريع مسيرة المغرب الصاعد من القضايا الكبرى لبلادنا التي تتجاوز الزمن الحكومي والبرلماني**".

السيد الرئيس المحترم،

لقد شرع جلالة الملك حفظه الله ونصره، بمحدودية البرامج التنموية القائمة واعتبر الحاجة ملحة إلى اعتماد جيل جديد من برامج التنمية الترابية، وفي هذا السياق دعا الحكومة إلى مباشرة هذا الورش.

وهنا نثمن التجاوب السريع للحكومة عبر قطاع الداخلية، مع هذه التوجيهات الملكية السامية، حيث تحرك هذا القطاع بسرعة للتنسيق مع القطاعات المعنية والمصالح اللامركزة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية، وبادر إلى حوار حول إعداد جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، تروم توحيد وتنسيق جهود جميع المتدخلين حول مشاريع نوعية وذات أولوية، ويكون لها وقع مباشر على حياة المواطنات والمواطنين.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن الانشغالات الاقتصادية والاجتماعية داخل الأجندة الوطنية لن تنسي بلادنا بأن الخيار الديمقراطي والسياسي يبقى من الأعمدة الأساسية للإصلاح، الذي يجب أن يسبق كل إصلاح، وهنا نثمن عاليا التوجه الراسخ لجلالة الملك نصره في جعل الخيار الديمقراطي لبلادنا خيارا دستوريا ثابتا لا رجعة فيه، كما ورد في خطاب العرش الأخير، حيث دعوته حفظه الله إلى التشارك في حوار سياسي مبكر وإعداد منظومة العمل لهذه الانتخابات.

وهنا نشيد بالمسؤولية العالية التي تحلت بها وزارة الداخلية، والتي فتحت مشاورات سياسية في حينه، مكنها اليوم من طرح مشاريع القوانين الإصلاحية للمناقشة والمصادقة داخل البرلمان، مع العلم أن تخليق العملية السياسية والانتخابية وإعداد كل الظروف لإجراء استحقاقات شفافة، هي مسؤولية الجميع، دولة ومجتمع، أحزابا ومواطنين، مجتمع مدني وإعلام.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

رغم التحديات الخارجية الصعبة التي تشتغل في ظلها الحكومة والتي لا تزال واقعا مستمرا، نجحت هذه الأخيرة في وضع سياسات مستعجلة تواجه الطوارئ والمستجدات، وفي نفس الوقت مواصلة تنزيل الأوراش الكبرى لبلادنا، وهنا لا بد أن نجدد الشكر والافتخار كذلك بالأطر والكفاءات الوطنية العالية التي تزخر بها إدارة الاقتصاد والمالية في المجال الجمركي والضريبي وفي التوقعات والرصد واليقظة، والتي مكنت ماليتنا العمومية من الصمود أمام هذه التقلبات الدولية.

لذلك، نؤكد بأن التحديات الخارجية واقعا وليس مبررا للاختباء، بل هي تحولات اقتصادية وتجارية متسارعة وملموسة، زادتها الحروب الدولية تعقيدا، وعلى رأسها الاعتداءات الوحشية الهمجية للقوات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني الأعزل، والتي مع الأسف لم يمهلنا قرار وقف الحرب حتى فرصة الفرح لإخواننا بفلسطين، إذ سرعان ما عادت القوات الإسرائيلية المتغطرسة للتنكيل بالشعب الفلسطيني من جديد.

وفي هذا السياق، ونحن نجدد تضامننا مع إخواننا بفلسطين الجريحة، لا بد أن نستحضر بإجلال المواقف المشرفة للمملكة المغربية بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، رئيس لجنة القدس، والمتمثلة في دعمه المادي والمعنوي الدائم والمتواصل للشعب الفلسطيني.

السيد الرئيس المحترم،

عودة لمضمون مشروع القانون المالي الذي بين أيدينا، ونحن في السنة الأخيرة من عمر الولاية الحكومية الحالية، تكون أمامنا الظروف مواتية لإجراء تقييم موضوعي لحصيلة عمل الحكومة الحالية، ومن تم الحكم النزيه على نتائجها.

وفي هذا الإطار، نقول بكل صدق، إن الحكومة الحالية حققت الكثير من المنجزات، وأحيانا غير المسبوقة، رغم كل الإكراهات والظرفية الدولية والوطنية والطبيعية الصعبة التي اشتغلت في ظلها، حيث حققت نتائج باهرة لا يمكن أن ينكرها إلا جاحد، لعب فيها الانسجام السياسي بين مكوناتها الثلاث دورا مركزيا، حيث عشنا لأول مرة انسجاما حكوميا منضبطا بشكل جد مسؤول، عملا وطنيا وجهويا بانسجام وتعاون تامين ودون تراشق، ودون مؤامرات كما كان يحصل في السابق، وذلك بفضل تحلي مكوناتها بالمسؤولية والغيرة الوطنية العالية.

لذلك، لا يمكننا في فريق الأصالة والمعاصرة أن نتطرق لكل الحصيلة الحكومية في ظل الدقائق المعدودة الممنوحة لفريقنا، ولكن سنقف بشكل جد

مختصر عند عناوينها الكبرى على سبيل المثال لا الحصر.

لذلك، لا يمكن لأي موضوع أن ينكر نجاح الحكومة الباهر في الإصلاح الضريبي الذي أنتج تحسنا ملحوظا في المداخيل الجبائية وغير الجبائية، إذ انتقلت من 199 مليار درهم سنة 2020 إلى 300 مليار درهم سنة 2024، بالتوازن مع الخفض والتحكم التدريجي لمعدلات التضخم والعجز في الميزانية وفي المديونية.

كما تمكنت الحكومة من تحسين مجال الاستثمار العمومي الذي انتقل من مستوى 78 مليار درهم برسم سنة 2021 إلى 128 مليار برسم سنة 2025 الجارية.

السيد الرئيس المحترم،

يعتبر كسب مسكن لائق من الطموحات الكبيرة والأساسية لكل مواطن، وهو الأمر الذي تدركه جيدا السيدة الوزيرة الاجتماعية الأستاذة فاطمة الزهراء المنصوري، مما جعلها تناضل بقوة حتى تخرج للوجود قرار تخصيص مساعدة مالية مباشرة للمواطنين عوض المنعشين العقاريين، تبلغ قيمتها 100 ألف درهم و70 ألف درهم، لاقتناء مسكن، حيث بلغ عدد الطلبات إلى غاية 31 أكتوبر 2025، حوالي 205 آلاف و620 طلبا للحصول على الدعم، من بينها 72 ألفا و185 مستفيدا فعليا.

ولا يفوتنا بهذه المناسبة، إلا أن نشيد بالعمل الجبار الذي تقوم به السيدة الوزيرة وطاقم الوزارة، بما فيه تنقلها إلى الصحراء المغربية والوقوف على المشاريع المحققة هناك، وباقي التدابير الشفافة التي مكنت شريحة واسعة من ذوي الدخل المحدود من الاستفادة من فرص حقيقية لامتلاك السكن.

وقد ساهمت هذه الدينامية المتواصلة التي تقودها السيدة الوزيرة، وآخرها الزيارة الأخيرة للسيدة الوزيرة لإقليم تارودانت، لما تمثل من تجسيد حي لسياسة القرب والإنصات في اسمى تجلياتها، وتعكس هذه الزيارة حرص الوزارة على التواصل المباشر مع المواطنات والمواطنين، خاصة بالدواوير المتضررة بالزلزال والوقوف على انتظاراتهم وتتبع المشاريع التنموية على أرض الواقع، مما يعزز مقاربة تشاركية ويكرس العدالة المجالية، لا سيما على مستوى تنزيل برامج التأهيل الترابي المندمج، وتقوية المراكز القروية الناشئة، و تيسير البناء في العالم القروي، وإعادة الاعتبار للمدن العتيقة، وقطع خطوات جبارة في مجال محاربة دور الصفيح، وغيرها من المجالات.

وفي نفس السياق، لا يمكننا القفز على بصمة الحكومة المتميزة في دعم قضايا الشباب ورد الاعتبار للثقافة والهوية الوطنية، حيث ارتفع عدد المستفيدين من أنشطة دور الشباب إلى 765 مؤسسة و6000 جمعية، بما مكن أكثر من 56.500 شاب وشابة من التكوين والدعم، وتعميم برنامج "جواز الشباب"، وإحداث مراكز للتعريف بالتراث المغربي، بالإضافة إلى دعم الكتاب والقراءة من خلال إحداث مكتبة رقمية وطنية وتعزيز شبكة المكتبات العمومية، كما تم افتتاح 15 بناية ثقافية جديدة، وكذلك إطلاق مشروع إحداث أول مدينة إلكترونية متخصصة في صناعة الألعاب الإلكترونية بالمغرب، بكلفة تقدر بـ 360 مليون درهم.

السيد الرئيس المحترم،

لقد بصمت الحكومة على نجاح باهر ومتميز في مجال العدالة من خلال رزمانة كبيرة من الإصلاحات التشريعية التي غيرت العديد من القوانين الاستراتيجية داخل العدالة، بالموازاة مع جهودها الجبارة في ضمان السيادة الطاقية لبلادنا، رغم التحديات الخارجية ومناورة الجيران، وبشكل لا يقل نجاحا في مجال الطاقات المتجددة ومجال الماء الشروب والبنية التحتية وصناعة الطيران والسيارات، وفي تنفيذ مشاريع نوعية في البنية التحتية، مثل القطار فائق السرعة مراكش- الدارالبيضاء، وتوسعة المطارات، ومقاطع عديدة من الطرق السيارة وغيرها من النجاحات التي لا يتسع الوقت لتعدادها والتي لا يمكن أن ينكرها أي موضوعي.

لكن، السيدات والسادة المستشارين المحترمين، هل هي نتائج كافية؟ نقول بكل موضوعية إنها غير كافية بالمقارنة مع حجم الخصاص والإرث الثقيل، ونقول هذا بكل صدق كما عودناكم في حزب الأصالة والمعاصرة، حيث نثمن ونشيد بالنجاحات الباهرة، وننبه بصدق إلى الاختلالات التي تعيق تحقيق نتائج أكبر.

وفي هذا الإطار، نقول بأن الحكومة الحالية عقلانية، اختارت فرضيات وأرقام واقعية داخل مشروع القانون المالي، وأن تحقيقها ليس ببعيد المنال في ظل التطور والنمو الذي تعرفه بلادنا حاليا.

لذلك، أمام هذه الحكومة المجتهدة فرصا أخرى للنجاح أكثر، إذا ما عملت وانتبهت في رأينا المتواضع إلى بعض القضايا الهامة، وعلى رأسها مواصلة دعم المسلسل التنموي الذي تعرفه أقاليمنا الجنوبية كخيار أصيل من الدولة بكل مكوناتها، بعيدا عن أية ظرفية أو أجندة خارجية، مع ضرورة الحرص على التوزيع العادل بين الأقاليم والجهات لحجم الاستثمارات العمومية التي رفعتها الحكومة في المشروع الحالي.

السيد الوزير المحترم،

إن الرفع من وثيرة تقوية العدالة المجالية وتعزيز التأهيل الترابي المندمج، وتنزيل جيل جديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، واستهداف المناطق الأكثر هشاشة كالمناطق القروية والجبلية والواحات مع السعي إلى تجديد آليات التنمية المستدامة للسواحل، وتوسيع المراكز القروية الناشئة من القضايا الراهنة التي على الحكومة الانكباب عليها أكثر، بشكل لا يقل أهمية على ضرورة رفع دعم قضايا الشباب والنساء والقضايا الاجتماعية بشكل أكبر، لا سيما رفع الاعتمادات المرصودة لدعم السكن حتى تتم الاستجابة لعدد الطلبات الكثيرة في هذا المجال.

كما أننا في حاجة إلى ربح رهان النجاعة والحكامة والصرامة في جميع أوجه الدعم الموجه للقضايا الاجتماعية، بحيث أن رفع ميزانية التعليم والصحة لا بد

أن يرفق بنجاعة وحكامة شديدتين أثناء التنزيل.

وكذلك العمل بجدية أكبر بالنسبة للقطاعات الحكومية التي لاتزال متأخرة في رقمنة خدماتها، من خلال العمل على إحداث نقلة حقيقية على مستوى العنصر البشري الذي يعد حجر الزاوية في كسب معركة المغرب الصاعد، والذي يتطلب كذلك التفاتة أكبر من الحكومة لقضايا الجالية المغربية بالخارج والتعجيل بتنزيل التوجيهات الملكية في هذا المجال.

ختاما، **السيد الرئيس المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون،**

كلنا فخر في حزب الأصالة والمعاصرة ونحن نرى بأن بلادنا العزيزة الصاعدة، تحقق أشياء عظيمة على عهد صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره، وبفضل الغيرة الوطنية التي يتحلى بها أغلب الفاعلين السياسيين من الأغلبية والمعارضة، وكذلك تحلي مختلف المؤسسات والسلطات العمومية بالمسؤولية العالية، حتى فرضت بلادنا نفسها كشريك دولي موثوق به وفي، وكدولة عريقة لها كلمتها المسموعة ولها قرارها المؤثر في جوارها ومحيطها وفي العالم، وبصمت على تطور لافت في مختلف المجالات الرياضية والسياسية والثقافية والدبلوماسية.

واليوم مسؤوليتنا الجماعية ليست الفوز بالانتخابات الذي يبقى مطلبا مشروعا، بل هو الحفاظ على هذه المكتسبات الوطنية العظيمة التي حققتها بلادنا في جميع المجالات، والعمل على إعطاء أهمية أكبر للعدالة المجالية وتعزيز أسس الدولة الاجتماعية، لننجح جميعا في تحقيق حلم جلالة الملك حفظه الله ونصره في بناء مغرب صاعد، متضامن وقوي، يضمن توزيعا عادلا للثروات وتكافؤ الفرص أمام جميع المغاربة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة الآن للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 23 دقيقة.

تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

بسم الله الرحمن الرحيم.

والصلاة والسلام على النبي المصطفى الكريم وعلى آله وصحابته أجمعين.

السيد الرئيس،

السيد الأمين،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة أخواتي، إخواني المستشارين،

أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لمناقشة مشروع قانون المالية في لحظة وطنية دقيقة، تتطلب وضوحا في الرؤية وجرأة في الاختيار ووفاء للمسار الإصلاحي، الذي يقوده جلالة الملك محمد السادس نصره الله بكل حكمة وبعد نظر.

هذه القيادة المتبصرة لجلالته، تجعلنا أن نحافظ على الاستقرار المالي والاقتصادي، رغم توالي الأزمات العالمية والوطنية، وأن توجه بوصلتها بثبات نحو الاستثمار المنتج والعدالة الاجتماعية والنهوض بالقطاعات الاستراتيجية، ورسالتنا في البداية واضحة، مشروع قانون المالية هو في مستوى هذا المسار الملكي الإصلاحي، لا دونه.

حضرات السيدات والسادة،

نقف اليوم أيضا، عند إنجاز دبلوماسي جديد في قضية وحدتنا الترابية، حيث أكد مجلس الأمن مرة أخرى، صلاحية ومركزية مبادرة الحكم الذاتي كحل جدي وواقعي وذي مصداقية، مع اعتراف متزايد بالدور البناء للمغرب وبجهود جلالة الملك في ترسيخ الاستقرار والتنمية في أقاليمنا الجنوبية.

لقد رسخت المملكة موقعها كقوة للاستقرار في المنطقة وتعزيز الدعم الدولي لمغربيتها.

ومن يكتسب معركة الشرعية السياسية والدبلوماسية اليوم عليه أن يكتسب معها معركة التنمية في الميدان، وخاصة في الأقاليم الجنوبية.

وفي سياق آخر، نعرب عن فخرنا بالإنجازات الرياضية الكبيرة التي حققها المغرب، رجالا ونساء في كرة القدم وفي مختلف الرياضات، إن صورة المنتخب الوطني رجالا ونساء، خاصة في كرة القدم، صورة المنتخب الوطني ونجاحاته ونجاح الأندية المغربية تعد نقطة جد إيجابية في حياتنا الرياضية، ليست مجرد نتائج رياضية فقط، إنها تعبير عن روح وطنية صاعدة وعن نموذج ناجح للاستثمار في الشباب والبنيات التحتية والرؤية التقنية.

وهذا يؤكد أن الاستثمار الذكي في الإنسان والبنيات والرؤية يصنع قوة حقيقية يعترف بها العالم.

كما نرفع أسمى عبارات التحية والتقدير لقواتنا المسلحة الملكية، تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك القائد الأعلى ورئيس أركان الحرب العامة، لما تبذله من تضحيات وتفاني في الدفاع عن وحدة الوطن وحدوده وتأمين استقراره، ولأسرة الأمن الوطني والدرك الملكي والأجهزة الأمنية والقوات المساعدة والوقاية المدنية، فلولا هذا الجدار الأمني المتماسك لما كان لنا أن نناقش في هدوء ومسؤولية خياراتنا المالية والاقتصادية للمستقبل.

السيد الرئيس،

إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليس وثيقة تقنية عادية، بل تعبير عن اختيار سياسي يرمي إلى إطلاق دورة جديدة في التنمية الترابية وتثبيت الدولة الاجتماعية وتقوية جاذبية الاستثمار في ظرفية دولية تتسم بعدم اليقين وضغوط الأسواق وتباطؤ النمو العالمي، وهو في الوقت ذاته استجابة للتوجيهات الملكية السامية وتفاعلا مع نتائج الإحصاء العام لسنة 2024 من تحولات ديموغرافية واجتماعية ومجالية، وتفعيلا تدريجيا لمقتضيات الجهوية المتقدمة والعدالة المجالية.

لقد ركز الخطاب الملكي بمناسبة عيد العرش، ثم خطاب افتتاح السنة التشريعية الحالية على ضرورة إحداث نقلة نوعية في التنمية الترابية والانتقال من مقاربة قطاعية متفرقة إلى رؤية مندمجة، تعالج الفوارق وتحرر الطاقات المحلية، وتعيد ترتيب أولويات الدولة على أساس العدالة المجالية.

وهذه هي الفلسفة التي أطرت مشروع قانون المالية، ميزانية مرتبطة بالخيارات الملكية الكبرى، من الماء إلى التعليم، ومن الصحة إلى الاستثمار، ومن الحماية الاجتماعية إلى الاقتصاد الترابي، وميزانية تحول الرؤية الملكية إلى سياسات عملية ومشاريع في كل جهة وإقليم.

وستتعزز الجهوية المتقدمة أكثر مع تطوير النموذج الاقتصادي والتدبيري للجهات، الجهات تحتاج إلى نموذج يقوم على خلق الثروة داخل المجال الترابي واستثمار الخصوصيات المحلية وجلب الاستثمار الخاص وربط الجامعة بالنسيج الاقتصادي وتجاوز منطق طالب التمويل إلى منتج الثروة، ولا يمكن تحقيق ذلك من دون توسيع صلاحيات تنفيذ وتبسيط المساطر وتوفير موارد قارة وحكامة مبنية على نتائج قوة التنمية للمغرب، تبدأ من قوة جهاته، ومن جهات قوية تبدأ دولة قوية.

مسؤوليتنا كمؤسسة تشريعية هي أن نضمن أن هذه التوجيهات لا تبقى شعارات، بل تتحول إلى برامج حقيقية ومؤشرات قابلة للقياس وأثر ملموس في حياة الوطن.

في البرلمان والحكومة لا تكفينا ميزانية بحسن النية، بل نحتاج إلى ميزانية تحدث أثرا ملموسا، وهذه الميزانية تعبر بوضوح عن إرادة حقيقية لصناعة الفوارق، من المؤشرات كذلك أن يصل حجم الاستثمار العمومي بكل مكوناته إلى حوالي 380 مليار درهم، هذا رقم استثنائي يعكس إرادة حكومة تضع المال العام في خدمة البنيات الأساسية.

كما يجب أن يحمل الاستثمار العمومي بعدا اجتماعيا واضحا عبر مؤشرات للأثر على الساكنة واستعمال اليد العاملة المحلية، وخاصة النساء والشباب، لا نريد في الحكومة والأغلبية استثمارات اسمنتية صامتة، نريد استثمارات تحرك المجتمع وتخلق قيمة محلية مستدامة.

السيد الرئيس،

سيبقى السؤال الأساسي المطروح:

إلى متى ستتحمل الدولة وحدها كلفة الاستثمار؟

وأين القطاع الخاص من هذا الجهد الوطني؟

لقد فرزت الدولة حوافز وقوانين آلية، ومع ذلك ما يزال إيقاع تعبئة القطاع الخاص دون ما تقتضيه رهانات المرحلة، وهو ما يستدعي جهدا إضافيا منا جميعا، دولة وفاعلين اقتصاديين.

فالاقتصاد القوي لا يبنى بكتلة عمومية فقط، بل يحتاج قطاعا خاصا شجاعا مبتكرا ومسؤولا يرى في المغرب فرصة وشراكة لا مخاطر ولا امتياز، فالاستثمار ليس رقما في الوثيقة، بل مشروعا ينجز وفرصة تستغل خلق ونوعية الحاجيات المرتفعة، ومهما بلغ حجم الاستثمار العمومي، لن نصل إلى الإقلاع الحقيقي إلا حين يصبح الاستثمار الخاص شريكا لا متفرجا.

الميزانية الاجتماعية لسنة 2026 تظهر إرادة حقيقية، إرادة واضحة، لكن النجاح رهين بالجودة، فاستكمال أوراش التعليم والصحة والحماية الاجتماعية مع تقدم ملموس في البنيات التحتية وتوسيع العرض، لكن الحقيقة يجب الاعتراف بها هي أن جودة التعليم وجودة الخدمات الصحية ما تزالان دون مستوى طموح المواطن وطموح جلالة الملك.

الميزانية، مهما ارتفع حجمها، لا تكفي وحدها، الإصلاح يبدأ من داخل القطاعات عبر رؤية للجودة وربط الإنفاق بالنتائج واستعمال الضمير الوطني في التعليم، وأثبتت تجربة "مدرسة الريادة" أن الاستثمار في الممارسات البيداغوجية ودعم الأطر وإشراك الأسر يعطي نتائج ملموسة، وهو نموذج يجب تعميمه وتعميقه.

وفي الصحة نحتاج كذلك إلى مستشفيات الريادة بالمنطق نفسه.. (كلام غير واضح) بكرامة احترام لزمن المواطن، خدمة مهنية قائمة على المتابعة والشفافية والاستقامة، الصحة ليست بناية، بل ثقة، كما نريد مدرسة رائدة نريد كذلك مستشفى رائد يعيد للمواطن ثقته ويجسد فعليا معنى الدولة الاجتماعية.

السيد الرئيس،

الماء قطاع حيوي، وفي ظل التحديات الحالية التي تواجهها بلادنا، انتقل من قطاع تقني إلى قضية أمن قومي، فبفضل التوجيهات الملكية السامية والرؤية الحكيمة لجلالته، تمكنت الحكومة من تحقيق تحول بنيوي غير مسبوق في مجال الماء، فقد واصلت المملكة بناء السدود الكبرى والمتوسطة والتلية وربط الأحواض المائية وإطلاق برامج واسعة لتحلية مياه البحر، مما جعل المغرب من الدول الرائدة في ابتكار الحلول المستدامة لمعضلة ندرة الماء أو الجفاف.

هذه المشاريع لا تعالج فقط آثار الجفاف، بل تؤسس لمنظومة مائية مستقبلية تقوم على الاستباقية والمرونة والاستدامة وضمان حاجيات الشرب والفلاحة والصناعة، بشكل يعكس انسجاما كاملا بين التوجهات الملكية وتنزيل الحكومة.

ومع ذلك، فإن المرحلة المقبلة تقتضي مواصلة تعزيز جهود ترشيد استعمال ومحاربة الهدر، وتثمين كل قطرة ماء، فالماء لم يعد مجرد قطاع من القطاعات السياسات العمومية، بل أصبح قضية أمن قومي ومحور مركزي في التخطيط الاستراتيجي للمملكة.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين والمستشارات،

2019 و2026 عاش المغرب ثلاث صدمات كبرى، الجائحة، توالي سنوات الجفاف وزلزال 2023، ورغم ذلك حافظ الاقتصاد الوطني على

توازنه وقدرته على التقدم نحو الأمام، قصة صمود حقيقي، لكن الإقلاع الشامل لم يكتمل بعد.

في هذا السياق، يأتي مشروع قانون المالية 2026، كميزانية اجتماعية واستثمارية منضبطة، ترفع الاستثمار العمومي وتعطي أولوية للصحة والتعليم والماء والتجهيز، وتواكب الأوراش البنيوية الكبرى، التأمين الصحي، السجل الاجتماعي، التحويلات المباشرة، إصلاح التعليم والصحة والتحويل الطاقي، مع وضع الماء في قلب السياسات، هذا التشخيص لا يجلد الذات، بل يضع اليد من باب المسؤولية ومن داخل تكتلنا الرصين، كفريق استقلالي داخل أغلبية على مكامن القوة والضعف.

ومن هنا يصبح طبيعيا أن نطرح على أنفسنا، برلمانا وحكومة، السؤال الأكبر:

إلى أين نريد أن نسير بكل هذه الأرقام والسياسات؟

وما هو الأفق الاستراتيجي الذي يجب أن يوجه اختياراتنا اليوم؟

السيد الرئيس،

الحديث عن مشروع قانون 2026 لا يمكن اختزاله في سنة مالية واحدة، هذه الميزانية ليست رقما عابرا، بل اللبنة الأولى في مسار اسمه مغرب 2035، 2035 ليست شعارا، إنها الأفق الذي يعطي لقرارات اليوم معناها ويحول الانفاق إلى رؤية، والرؤية إلى قوة مشروع قانون المالية، يبني قدرة الدولة على الصمود في المدى القريب، لكن الرؤية 2035 هي التي ستبني موقع المغرب في الجيل المقبل، وهذا هو الجسر الحقيقي بين الحاضر والمستقبل.

نصل الآن إلى السؤال الجوهري:

ما هو موقع المغرب في عالم يتغير بسرعة؟

وفي أي اتجاه يجب أن يتجه كل درهم ننفقه اليوم؟

عالم 2035 سيكون أكثر اضطرابا وأشد ضغطا مناخيا وأسرع أثمنة وأكثر تجزءا، في هذا العالم لا ينجو من يمتلك الرؤية والقدرة والجرأة، وهنا يبرز المغرب كفاعل استثنائي، دولة مستقرة في محيط متقلب، تبني حين يتردد الآخرون وتتقدم حين يتراجع غيرها، الأعمدة الخمس لرؤية 2035، خارطة الطريق للقوة الوطنية، السيادة الطاقية، الأمن المائي والغذائي، الريادة الإفريقية الأطلسية، القوة المالية واللوجيستيكية، السيادة الرقمية والذكاء الاصطناعي.

السيدات والسادة،

من طموح الأمم تنهض إلى حين تقرر أن تحلم وتنفذ وتبصر.

الرسالة الختامية، تحويل الإمكان إلى إنجاز، إذا أردنا المغرب 2035 أن يكون ضمن أكثر العشر بلدان استراتيجية في العالم، فعلينا أن نحول الإمكان إلى إنجاز والرؤية إلى سياسات والسياسات إلى نتائج ملموسة في حياة المواطنين.

2035 تبدأ من الآن ومن هنا بوحدة وتلاحم وخدمة الوطن بكل جدية وصفاء، تحت الريادة السامية لجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الآن الكلمة للفريق الحركي في حدود 17 دقيقة.

المستشار السيد يونس ملال:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

كيشرفني اليوم، أنني أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لمناقشة مشروع قانون المالية 2026، هي لحظة دستورية مهمة، ليس فقط لمناقشة الأرقام المالية الواردة في هذا القانون، لا في شق المداخيل والمصاريف ولا الاستثمار، ولكن أيضا لقياس مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني وعلى الواقع المعيشي للمواطن المغربي.

هي مناسبة أيضا، لتقييم السياسات العمومية الاستراتيجية في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

واحنا في حزب الحركة الشعبية، وانطلاقا من واحد المرجعية تاريخية وأصيلة، وبالنظر لدورنا في المعارضة الوطنية الاقتراحية واللي كتجيب بدائل واللي مسؤولة، وإيمانا منا بمغرب المؤسسات المتجددة ومغرب التجارب المتراكمة، بعيدا عن القطع الوهمي مع الماضي بإنجازاته وإخفاقاته.

المغاربة ولله الحمد الذاكرة ديالهم ماشي قصيرة، وكيعرفو مدى مساهمة أي حزب في صناعة هذا الماضي، وكنستحضرو فهاذ الإطار أن غايتنا الكبرى هي أننا نأسسو لمغرب صاعد، لمغرب التنمية، لمغرب الكرامة والعدالة، لجميع المغاربة في الحاضر وفي البادية.

وغاية الغايات هي كيف نؤسس جميعا، معارضة وأغلبية حكومة وسلطة تشريعية، لمؤسسات قوية لطبقة سياسية وكفاءات سياسية وطنية قادرة على بلورة وتنزيل السياسات العامة والتوجيهات الملكية السامية من أجل تحقيق تنمية حقيقية لجميع المغربيات والمغاربة؟

ناقشنا مضامين هاذ المشروع في جو من الاعتزاز والافتخار بمجموعة من المحطات التاريخية في تاريخ المغرب الحديث، بداية مع الذكرى 70 للاستقلال وملهمها وقائدها المغفور له محمد الخامس، مرورا بالذكرى 50 للمسيرة الخضراء المظفرة وملهمها المغفور له الملك الحسن الثاني، وصولا إلى ذكرى وعيد الوحدة في 31 من أكتوبر اللي جا كنتيجة ديال واحد السياسات وواحد الرؤية متبصرة وصارمة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، من خلال استصدار القانون 2797 من مجلس الأمن اللي ما جا إلا باش يرسخ الحق التاريخي الثابت للمغرب في صحرائه، ويرسخ ويؤكد على أن خيار الحكم

الذاتي هو الخيار الوحيد والأوحد لحل نزاع الصحراء المغربية المفتعل.

احنا بهاذ المناسبة، كنجددو العهد الصادق، الله والوطن والملك، للدفاع والدود عن هذه المكتسبات اللي ضحى عليها أجدادنا وآباؤنا بالغالي والنفيس لإدراكها.

كما هي مناسبة للوقوف واحد الوقفة ديال الاعتزاز والافتخار والامتنان لرجالنا في القوات المسلحة الملكية، في الدرك الملكي، في الشرطة، في الوقاية المدنية، في الإدارة الترابية بكل أصنافها، على التضحيات اللي كيبذلوها كل يوم، كل سنة من أجل أمن وأمان البلاد والعباد.

هي فرصة أيضا، وبما أن المناسبة شرط، أننا نأكدو تضامننا مع إخواننا الفلسطينيين، لا في قطاع غزة وفي الضفة الغربية، في ظل الاعتداءات المتكررة والوحشية للنظام وللقوات الإسرائيلية في تجاوز صارخ لكل الاتفاقيات وكل العهود الدولية والإنسانية.

كنجددو أيضا، اعتزازنا بالمواقف المشرفة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس من هذه القضية باعتباره رئيس منظمة القدس، والتي في غير ما مرة أكد على أن الحل السلمي وخيار الدولتين هو الخيار الأوحد لحل القضية الفلسطينية.

السيدان الوزيران المحترمان،

نناقشكم اليوم حول آخر مشروع قانون مالي في عمر هذه الحكومة، ونحن نعلم جميعا أنه في العمق هو مشروع مطبوع بسياق انتخابي لن تفعل فيه الحكومة، على الأقل بجناحها الحزبي، غير حيز زمني ضيق لا يتجاوز ستة أشهر، قبل التحول إلى حكومة تصريف أعمال، وهو ربما وصف ينطبق على هذه الحكومة منذ انتدابها.

وعليه، نسجل على أن هذا المشروع هو بطبيعته وسياقه وانتقاله هو منطلق لعمل الحكومة المقبلة التي ستولد في ظل شروط سياسية جديدة وقواعد استراتيجية مغايرة لسياق 2021 بما له وما عليه.

وعلى هذا الأساس، فالقراءة السليمة لهذا المشروع تتطلب اعتباره الفرصة الأخيرة لتقييم مدى وفاء الحكومة بالتزاماتها العشر في البرنامج الحكومي، والنتيجة طبعا ستكون سالبة في ظل عدم وفائها وتنزيلها لبرامجها، هذا بغض النظر على الوعود الانتخابية التي باعت فيها الوهم للناخبين المغاربة، والتي تأكد منذ البداية استحالة الوصول وتحقيقها.

وفي هذا الإطار، يكفي أن نستحضر ما تجسد في القوانين المالية للسنوات الأربع السابقة، حيث توقف معدل النمو سنة 2022 عند عتبة 1.5 بدل 3.2% سنة 2023 عند 3.4 عوض 4% وسنة 2024 عند عتبة 2.9% عوض 3.7%، وفي آخر سنة واحنا في الثلث الأخير من هاذ السنة معدل النمو لا يتجاوز 3.3% بدل 4.6% اللي جات به الحكومة في مشروع قانون المالية السابق.

لنسجل يقينا صعوبة تحقيق معدل النمو المحدد في هذا المشروع الحالي والمقدر في حوالي 4.5%، وقس على ذلك نسبة التضخم المتوقع في حدود 2% التي تجاوزت في السنوات الأخيرة سقف المؤشرات المحددة، وهذا نلمسه كل يوم، لا في ارتفاع معدلات الأسعار والكلفة التي تتحملها الأسر المغربية، وأيضا في تقارير المؤسسات الوطنية والدستورية التي أكدت بدون أي شك تدني القدرة الشرائية للمغاربة وعجز كثير منهم على توفير المال.

وفي المقابل، وبكل موضوعية نقدر الجهود المبذولة للتحكم في عجز الميزانية والرفع من مداخيلها، وبالجرأة في الكشف على النسب الحقيقية المتوقعة ذات الصلة بالنمو والعجز وباقي المؤشرات التي كشف عنها السيد الوزير المنتدب المكلف بالميزانية بلغة موضوعية، وتواضع علمي مقنع لا يجاري عناد الجناح الحزبي في الحكومة ولا يربط الرؤية بالمواقع، رغم أن المنطق السليم يتطلب وضع التوازنات المالية في خدمة التوازنات السوسيو- مجالية وخدمة السلم الاجتماعي.

وهنا نسجل المفارقة العجيبة، في ظل ارتفاع كل سنة قيمة المداخيل تعجز الحكومة على ترجمة هذه المداخيل إلى سياسات عمومية قادرة على كبح الاحتقان الاجتماعي والمجالي والجيلي.

بالفعل، هاذ الحكومة نجحت على مدى هاذ 4 سنوات الأخيرة، أنها تخرج للشارع جميع أصناف المجتمع المغربي، لا في شارع محمد الخامس بالرباط، لا في المناطق النائية، لا في الجبال، لا في طاطا، لا في زاكورة، لا في آيت بوكماز، لا في تاونات، نجحت أنها تخرج لا الشباب ولا المتقاعدين للشارع ونجحت أيضا أنها تخرج الأساتذة وتخرج الأطباء والطلبة للتظاهر.

في هذا السياق، وضمان استقرار المنظومة الضريبية، نتطلع في الفريق الحركي إلى التفكير في مراجعة شاملة لمدونة الضرائب ومدونة الجمارك، بدل مواصلة اعتماد تعديلات جزئية في كل قانون، وإصلاح شمولي لمنظومة الأجور، جميع الموظفين وجميع الأجراء اليوم تيعانيو من المحدودية ديال الأجر بالمقارنة مع ارتفاع الأسعار، نتطلع إذن إلى إصلاح ملف التقاعد بعيدا عن أعمار وجيوب المواطنين، وملف شائك وندرك أشد الإدراك مدى صعوبته.

احنا في الفريق الحركي، منفتحين في اقتراحاتنا وفي بدائلنا باش نساهمو بإخراج قانون عادل ومتوازن ما يظلم لا الأجراء وما يرهقش الصناديق الوطنية.

كما نذكر الحكومة بوجوب إعمال الهوامش القانونية لضبط الأسعار وتسقيفها، خاصة المحروقات وما يترتب عنها.

اليوم، احنا مؤمنين كما جا في كلامكم السيد الوزير، أن إصلاح قانون المقاصة كان ضررا لا بد منه، وكان واحد الأمر اللي واجب في الظرفية ديالو باش نحافظو على التوازنات المالية، ولكن بالمقابل وجب تفعيل المنظومة القانونية ومنظومة المراقبة لا سيما من طرف مجلس المنافسة باش نراقبو وباش نزجرو عملية الاحتكار لكل ما هو مشبوه وما يترتب عن رفع هاذ الأثمنة.

كما يتطلب الوضع اتخاذ تدابير تشريعية وتنظيمية وضريبية ناجعة للحد

من نزيف الإفلاس المتواصل للمقاولات بكل أصنافها، وبناء منظومة بنكية مواطنة قادرة على تمويل المشاريع للشركات المتوسطة والصغيرة، كما ينبغي الوضوح في مجال المديونية وتداعياتها المقبلة.

ومن جانب آخر، وإذ نتفهم دواعي اللجوء إلى التمويلات المبتكرة، كآلية لتوسيع مداخيل الدولة، فإننا نؤكد على ضرورة تأطيرها قانونيا، وكنتمناو من الحكومة كيف ما عهدنا منكم السيد الوزير من وضوح، أنكم تخرجو لينا بواحد التقرير مفصل اللي كيبرز هاذ المؤسسات العمومية هاذي اللي تم التفويت ديالها أو تم التفويت ديالها لهاذ الشركات، المدة ديال هاذ التفويت، القيمة ديالو، البنود ديالو، الشروط ديالو باش نقطعو مع كل ما من شأنه المس بنزاهة هذه العملية.

السيد الرئيس المحترم،

نسجل بأسف شديد أن الحكومة تستمر في اعتماد حلول تقنية لقضايا ذات طبيعة سياسية واجتماعية، من خلال تضريب مجموعة من المواد والسلع والخدمات، مقابل تخفيضات في الرسوم الجمركية لتوسيع قاعدة الاستيراد، دون قياس الأثر على العديد من الفئات والمنتوجات المحلية، مما يسائل الحكومة حول نجاعة ومردودية مخططاتها القطاعية في مجالات الفلاحة والصيد البحري وغيرها التي فشلت في ضمان الاكتفاء الذاتي.

اليوم، احنا مدعوين من بعد واحد 20 ولا 23 سنة من برنامج "المغرب الأخضر" و"الجيل الأخضر" من بعدو وكنعرفو شكون اللي كان كيترأس وشكون اللي قاد هاذ المشروع هذا، باش نديرو واحد التقييم موضوعي بعيد عن المزايدات السياسية، نعرفو أين هو الخلل باش نقدرو نتدخلو على المدى القريب والمتوسط باش نقدرو نحققو لبلادنا الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المواد الأساسية.

والنتيجة هي خلق فئة من "الفراقشية" وتجار الأزمات الذين يستفيدون من دعم الحكومة من الإعفاءات الجمركية، دون تسجيل أثر على الأسعار، وذلك على غرار تفشي ظاهرة الوسطاء في العديد من القطاعات وتوسيع منافذ الدعم العمومي بعنوان تكريس الريع وتضارب المصالح.

السيد الرئيس المحترم،

إذ نسجل إيجابا الرفع في ميزانية الاستثمار العمومي برسم السنة المالية 2026 بـ 40 مليار درهم، نتأسف على استمرار تكريس التفاوتات المجالية من خلال استحواذ 3 جهات ذات البنيات التحتية القوية والمؤهلات الاقتصادية العالية على 65% من إجمالي الاستثمارات العمومية.

في لقائنا مع الوزير المنتدب في لجنة المالية وفاش شفنا ذوك المشاريع كنا كننتظرو فالحقيقة أننا نشوفو مجموعة من المشاريع المهيكلة الصناعية والإنتاجية، ولكن عدد كبير من المشاريع هي كانت متمحورة في قطاع السياحة وقطاع الخدمات، احنا كنتفهمو الضرورة واحنا مقبلين على تنظيم مجموعة من التظاهرات على تطوير هذا القطاع، ولكن كنا كنتمناو أننا نشوفو قطاعات أخرى اللي كتستافد من هاذ الدعم، قطاعات إنتاجية اللي تقدر تحقق لنا الاكتفاء الذاتي في مجموعة من المواد اللي مازال كنستوردوها ومازال كتشكل واحد العبء على الميزان التجاري في بلادنا.

كنا كنشوفو أيضا بما أننا مشينا فهاذ الدعم ديال السياحة، أننا نشوفو هاذ الوقع على السائح المغربي يكون واحد المنتوج بواحد الجودة عالية وواحد الثمن مناسب.

السيد الرئيس المحترم،

لأننا واعون أن القانون المالي هو المحك الحقيقي لتقييم السياسات العمومية، فإن التقييم الحقيقي يتطلب الوقوف حول مدى ترجمته للغايات الأربع لكل السياسات الحكومية والتي حددها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في تعليم ناجح، سكن لائق، صحة للجميع وشغل قار للجميع.

في مجال التشغيل، عجزت الحكومة على مدى هاذ 4 سنوات على تحقيق المليون منصب شغل، وهذا بشهادة مكونات الحكومة، وسجلت البطالة أرقاما قياسية غير مسبوقة، 2025 في الثلث الأخير احنا في 13.1% حسب المندوبية السامية للتخطيط، وهي نسبة عالية بالمقارنة مع دول المنطقة، احنا اليوم محتاجين لبرامج واقعية اللي كتضمن واحد فرص شغل مستدامة، بعيدا على التجارب الفاشلة من قبيل "أوراش" و"فرصة" التي ظلت عابرة وغير مؤثرة.

بالنسبة للتعليم، يكفي أننا نذكرو بهاذ الرقم، هاذ الرقم المرعب أننا كنحتلو اليوم المرتبة 154 عالميا في جودة التعليم، يكفي أن نسجل أن سياسة الحكومة كرست للتميز والتراتبية والتصنيف الطبقي والنوعي في المدرسة المغربية بين المدرسة الخصوصية والعمومية والمدرسة الجماعية، ودابا كنهضرو على مدرسة الريادة، وفي ظل عدم الالتزام اتجاه هيئة التدريس، بل صار على المواطنين في ظل هذه الحكومة تقريب الدواوير من المدارس المزيانة والأساتذة المخيرين، لا احنا محتاجين دولة ولنظام تعليمي عمومي اللي كيضمن العدالة المجالية والعدالة بين جميع أبناء المغاربة.

التعليم الخصوصي، أكيد أنه واحد الشريك أساسي لا بد منه، ولكن لا بد اليوم باش نقيمو ليه واحد المراجعة وواحد المراقبة، لا في الأثمنة اللي كيفرضها على الأسر، لا في الطريقة باش كيشغل بها الناس، كاين بزاف ديال الناس في التعليم الخصوصي اليوم، وبزاف ديال الأطر حتى (SMIG[1]) ما تيتخلصوش به والدولة عندها الآلية باش تراقب هاذ الشي.

بالنسبة لقطاع الصحة، بالرغم من الرفع المتواصل من ميزانية القطاع ورغم الإصلاحات التشريعية والمؤسساتية والوظائفية والهيكلية التي عرفتها المنظومة الصحية في السنوات الأخيرة، فالنتيجة هي توزيع غير عادل للموارد البشرية

[1] . **S**alaire **M**inimum **I**nterprofessionnel **G**aranti

وعجز عن تلبية متطلبات الساكنة المغربية، للأسف ما شفناش الوقع ديال هاذ الإجراءات على قطاع الصحة، القطاع الخاص مازال بالمشاكل ديالو.

إيلا سمحتي ليا في مزيد من الوقت السيد الرئيس.

القطاع الخاص مازال كيشكل واحد العبء على الأسر، مازال لحد اليوم أنا كنهضر معكم في الصباح أنا جاي وعندي حالة ديال واحد العاملة بسيطة اللي باش تدي بنتها لمصحة خاصة فرضو عليها أنها تحط شيك مع 12 ديال الليل باش تقدر تدخلها، ما يمكنش نسمحو بهاذ الشي في 2025، والدولة عندها الآليات ديالها باش تضبط هاذ الشي.

في مجال السكن، مازال السكن، للأسف، بالرغم من الدينامية، بالرغم من هاذ البرامج هذا مازال ما اعطيناش للمجال القروي والجبلي حقو، يكفي أننا نقولو أن في بعض الجهات القروية الجبلية كاين هناك صفر استفادة، فاش كنهضرو على المجال الجبلي ما يمكنش ما نهضروش على الناس ديال زلزال الحوز.

أكيد، أنه دارو مجموعة من البرامج، وأكيد أنه تدار عمل كبير، ولكن اليوم إيلا عندنا، مازال عندنا 1000 ولا 2000 ولا 4000 أسرة، اليوم كدولة نحن مجبرون ومدعوون أننا نلقاو لهم واحد الحل ولو مرحلي في ظل هاذ أجواء البرد وأجواء الصقيع.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم من الفريق الحركي.

الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب في حدود 13 دقيقة.

المستشار السيد عبد الإله السيبة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لمناقشة مشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026 في هذه الجلسة، وإنها لمناسبة بالغة الأهمية لنجدد اليوم التعبير عن عظيم فخرنا واعتزازنا من نجاحات الديبلوماسية الملكية في القضية الوطنية، والتي توجت بقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2797.

وفي هذا الإطار، نؤكد أن خطاب جلالة الملك يوم 31 أكتوبر سيظل حدثا خالدا في تاريخ الأمة المغربية، لا سيما بعد القرار المولوي السامي بجعل يوم 31 أكتوبر من كل سنة عيدا للوحدة.

نهنئ جلالة الملك والشعب المغربي قاطبة بهذا التحول التاريخي في مسار التعاطي الأممي مع القضية الوطنية، ونؤكد التعبئة وراء جلالة الملك للدفاع عن عدالة القضية الوطنية ومواكبة التحولات التي يعرفها الملف مستقبلا.

وعطفا على ذلك، نؤكد في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اعتزازنا بالمسار التنموي الذي تعرفه بلادنا والنهضة الشاملة التي تعرفها على صعيد العديد من المجالات، بفعل السياسة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس الرامية الى جعل المغرب في صدارة الدول الصاعدة.

كما نعتز بالاستقرار السياسي والمؤسساتي الذي تنعم به بلادنا والذي مكننا من ربح احتضان العديد من التظاهرات الفكرية والسياسية والاقتصادية والرياضية العالمية.

إن مناقشة مشروع قانون المالية اليوم، تفرض في اعتقادنا أيضا استحضار مضامين خطابي جلالة الملك بمناسبة عيد العرش المجيد، وبمناسبة افتتاح السنة التشريعية الحالية، وهما خطابان ملكيان يؤطران اللحظة الوطنية الراهنة، ويضعان خارطة طريق واضحة للتعاطي مع الإشكاليات الكبرى، ولا سيما ذات الصلة بالتنمية.

ونحن نخوض في تفاصيل هذا المشروع ونناقش مضامينه، يتعين أن نستحضر تأكيد جلالته في خطاب العرش على تعزيز مقومات الصمود الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفته بلادنا، في خضم كل ذلك، لقد أكد جلالته على أولوية موضوع التنمية البشرية، مؤكدا بالوضوح اللازم أنه "**لا مكان اليوم ولا غدا لمغرب يسير بسرعتين**".

نتمنى صادقين في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، أن يشكل الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية التي أمر جلالته بإعدادها، والتي شرعت الحكومة في إطلاق المشاورات بشأنها جوابا حقيقيا على الخصاص المهول في البنيات التحتية والمرافق الأساسية التي ما زالت تعاني منها العديد من المناطق، ولا سيما في العالم القروي وشبه القروي.

لقد أعاد جلالته التأكيد على أولوية التجاوب مع الخصاص التنموي الذي تعرفه بعض المناطق في خطاب افتتاح هذه السنة التشريعية، حينما أكد حفظه الله أن "**مستوى التنمية المحلية، هي المرآة التي تعكس بصدق مدى تقدم المغرب الصاعد والمتضامن**".

وبخصوص قدرة هذا المشروع على الإجابة عن مختلف الأسئلة المتعلقة بتنمية المجالات الترابية، وإحداث نقلة نوعية على مستوى القطاعات الاجتماعية، وخصوصا الصحة والتعليم ومعالجة الإشكالات المتعلقة بجودة الخدمات ومعضلة الحكامة، وغير ذلك من الاشكاليات، فإنه لا يمكن بأي شكل من الأشكال الادعاء بأن لا شيء تحقق في الأربع سنوات الماضية، كما يزعم بعض من أدمنوا رؤية الجزء الفارغ من الكأس.

لقد سبق لنا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب وفي العديد من المناسبات، الإشارة إلى المنجزات التي تحققت والتنويه بما تم إنجازه في هذا الإطار، بيد أن الطلب المتزايد على تجويد وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية يفرض تغيير المقاربات المعتمدة، إذا لم نقل تغيير في نمط الحكامة المعتمد.

نعم إن ما تحقق في السنوات الأربع الماضية مهم وأساسي، ولعل أبرزه

هو مأسسة الحوار الاجتماعي والاعتمادات غير المسبوقة التي رصدت له، هذا بالإضافة إلى مضامين الاتفاق الاجتماعي ليوم 30 أبريل 2024، والذي نتطلع إلى تنفيذ ما بقي عالقا منه.

هذا بالإضافة إلى الاتفاقيات القطاعية الأساس، لا سيما في التعليم والتعليم العالي والصحة، دون نسيان نجاحنا الجماعي حكومة وبرلمانا في إخراج القانون التنظيمي للإضراب، الذي ظل لعقود حبيس الدساتير المغربية، غير أننا نتمنى صادقين أن تعمل الحكومة بنفس الوتيرة لمباشرة الإصلاحات القانونية العالقة، ولا سيما ما يتعلق بإصلاح مدونة الشغل لرفع الحيف والظلم عن الطبقة الشغيلة وإنصافها، وكذا قانون النقابات لسد الفراغ التشريعي الحاصل ووضع إطار قانوني واضح وشفاف ينظم عمل المنظمات النقابية.

سنظل في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب أوفياء لثقة الطبقة الشغيلة، معبرين بصدق عن آلامها وتطلعاتها في العيش الكريم، وإلى الكرامة، وما نسجله في هذا الإطار، هو أنه، وعلى الرغم مما تحقق لصالح الشغيلة المغربية خلال الأربع سنوات الماضية لم يتحقق لها طيلة عقود من النضال، إلا أن ثمة قضايا ما زالت تفرض نفسها وبقوة، ولعل أبرزها هو موضوع الحريات النقابية.

وبالإضافة إلى ذلك، نسجل الجمود الذي يطبع الحوار القطاعي في العديد من القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية، والتي ما زالت تستنكف عن فتح الحوار لمتابعة الملفات المطلبية.

ونحن في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وإذ نطرح اليوم هذه الإشكاليات وهذه القضايا، وذلك من باب تعميق النقاش الديمقراطي حول الإشكاليات الاجتماعية، غير أننا واعون، بل ومؤمنون، أن ساحات النضال النقابي هي الفيصل، وما لا يؤخذ بالنضال يؤخذ بمزيد من النضال.

ويكفي أن نشير هنا إلى حالات من القطاع العام، يتعلق الأمر بمآل النظام الأساسي للمتصرفين والمهندسين، والإفراج عن النظام الأساسي لموظفي التعليم العالي، والنظام الأساسي لمفتشي الشغل، والنظام الأساسي لموظفي الجماعات الترابية وبعض الفئات الأخرى، التي بحت حناجرها بالمطالبة بالإنصاف، غير أنهم في كل مرة يواجهون بالكلفة المالية للإصلاح، وهو رد أصبح سيفا مسلطا على رقاب كل من يطالب بالإنصاف، ولسوف تكون جولات الحوار الاجتماعي فرصة لإثارة الملفات والقضايا التي تهم الفئات والقطاعات التي ما زالت تعاني وتواجه بالأذان الصماء من لدن بعض المسؤولين.

أما في القطاع الخاص، فالأمر أكثر صعوبة في بعض الوحدات الإنتاجية، ويكفي أن نشير الى الاكراهات والصعوبات والمضايقات والتهديدات الكثيرة التي تواجه الشغيلة المغربية.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

تستدعي لحظة مناقشة مشروع قانون المالية، أن نشير في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب إلى أهم المنجزات التي تم تحقيقها على مستوى تدبير ميزانية الدولة، لكل ذلك لا يسعني إلا أن نجدد التهنئة للسيدة الوزيرة والسيد الوزير على العمل الذي يقومون به، ولا سيما فيما يتعلق بالحد من ارتفاع المديونية وضمان التوازنات الماكرو اقتصادية

طبعا، لا يمكن ألا نتوقف عند واقع القطاعات الاجتماعية، ولا سيما التعليم والصحة، اللذين كانا موضوع نقاش مجتمعي كبير في بلادنا، ولا سيما بعد التعبيرات الاحتجاجية الشبابية التي طالبت بإصلاح عميق لهذه القطاعات الحيوية، رفعت من الاعتمادات المالية المخصصة للتعليم والصحة بشكل كبير، وهو المنحى الذي يكرسه هذا المشروع.

ومن جانب آخر، لا يسعنا إلا أن نجدد التنويه بالعمل الحكومي الذي تم لتنزيل الورش الملكي المتعلق بالحماية الاجتماعية، ونؤكد في هذا الإطار وبعيدا عن الجدل المصطنع، أن موضوع المؤشر أثار ولا يزال يثير إشكاليات اجتماعية حقيقية سبق لأعضاء البرلمان أن أسهبوا فيها وأعطوا العديد من الأمثلة حولها.

ونؤكد أن الحكومة مطالبة كذلك بإجراء الإصلاحات الضرورية المستعجلة لحماية القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات، والتي مازالت أسيرة لدى الشناقة والمضاربين، لا سيما أن السياق الدولي الراهن المطبوع باستمرار اللايقين والاضطرابات الجيوسياسية، والتي تنذر، لا قدر الله، باحتمال ارتفاع الصراعات المسلحة في العديد من مناطق العالم، مع ما يتبعها من انعكاسات خطيرة على حركة التجارة العالمية وعلى حرية الاستيراد والتصدير.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

تلكم بعض القضايا التي ارتأينا في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب تقاسمها معكم بكل غيرة وطنية، هدفنا سيظل دوما الدفاع عن الطبقة الشغيلة والنضال الدائم والمستميت، دفاعا عن المصالح العليا للبلاد، وأملنا في هذه الحكومة الحفاظ على مناصب الشغل القائمة، وخلق مناصب شغل جديدة، واستمرار الحوار الاجتماعي، والحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنات والمواطنين وعلى حقوق الطبقة العاملة، وصون كرامتها.

وختاما، نجدد الشكر للسيدين الوزيرين وللسيدة كذلك وزيرة المالية على حسن تعاونهم مع البرلمان في الدراسة والتصويت على المشروع الهام والأساسي، والذي يتضمن العديد من التدابير لصالح المواطنين والمواطنات.

ووفقنا ووفقكم الله جميعا لما فيه خير ومصلحة لوطننا العزيز، تحت القيادة السامية والرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة للفريق الاشتراكي- المعارضة الاتحادية في حدود 13 دقيقة.

تفضلوا السيد الرئيس.

شكرا.

المستشار السيد يوسف أيذي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

حضرات السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتقدم باسم الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية بهذه المداخلة، في لحظة سياسية ووطنية دقيقة تميزها تطورات عميقة على المستوى الدولي والوطني، وفي مقدمتها القرار الأممي التاريخي رقم 2797 الصادر عن مجلس الأمن، وما يحمله من دلالات قوية تُعيد ترسيخ السيادة الكاملة للمملكة المغربية على أقاليمها الجنوبية، وتثبت من جديد أن مبادرة الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية هي الحل الواقعي الوحيد القابل للتطبيق.

لقد أكد هذا القرار، وبأغلبية واسعة، أن المغرب اليوم ليس في موقع الدفاع عن قضية عادلة فحسب، بل في موقع تثبيت انتصار دبلوماسي، تتويجًا لمسار طويل قاده جلالة الملك محمد السادس نصره الله، برؤية متبصرة جمعت بين العمق الاستراتيجي والواقعية السياسية والنجاعة الدبلوماسية، والنفس التنموي الذي جعل من الأقاليم الجنوبية نموذجًا وطنيًا للتنمية والاندماج.

وإذا كانت الأمم المتحدة قد اعترفت بمغربية الصحراء انطلاقًا من معطيات قانونية وسياسية، فإنها اعترفت أيضًا – وهذا ما يجب أن نتوقف عنده – بما تحقق على الأرض من إنجازات كبرى همّت البنيات التحتية والطاقات المتجددة والموانئ والطرق والمراكز اللوجيستيكية، وبما تم تحقيقه من دينامية ديمقراطية متنامية.

ولذلك، فإن ما تحقق اليوم ليس انتصارًا في معركة دبلوماسية فقط، بل هو انتصار لمنهج كامل في تدبير قضية مصيرية، ولرؤية ملكية اختارت مسار البناء بدل منطق الشعارات، ومسار الثقة بدل منطق النزاعات المفتعلة.

وإذا كنا نناقش اليوم مشروع قانون المالية، فلا يمكن أن نفصل ذلك عن هذا الإنجاز الوطني الكبير، الذي يضع على عاتقنا جميعًا مسؤوليات مضاعفة الجهد، لأن قوة الموقف الخارجي لا تكتمل إلا بقوة الجبهة الداخلية واستقرار المؤسسات وتماسك المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية.

وقد كان الخطاب الملكي السامي بمناسبة عيد العرش واضحًا في هذا السياق، عندما أكد جلالته أن المغرب يسير اليوم بسرعتين: سرعة فئات تواجه التهميش والفوارق، وسرعة أخرى تستفيد من ثمار التنمية، داعيًا إلى تجاوز هذه المفارقة التي تهدد الانسجام الاجتماعي، ومؤكدًا في افتتاح السنة التشريعية الحالية أن "**الحد من الفوارق المجالية والاجتماعية لم يعد خيارًا ظرفيًا، بل أضحى ضرورة وطنية ملحة لبناء مغرب منصف ومتوازن**".

وهذا التوجه السامي يشكّل اليوم معيارًا رئيسيًا لتقييم السياسات العمومية، وعلى رأسها مشروع قانون المالي الذي نحن بصدد مناقشته.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة،

وانسجاما مع دورنا كمعارضةً مسؤولة، ننتقل إلى مقارنة موضوعية بين ما التزمت به الحكومة في تصريحها الحكومي، وبين واقع الحال في سنتها الأخيرة، فمنذ الوهلة الأولى، يتضح وجود فجوة واسعة بين الوعود والنتائج، فقد أعلنت الحكومة أنها ستُحدث مليون منصب شغل صافٍ، بينما تؤكد الأرقام الرسمية استمرار نسب بطالة مرتفعة، خصوصًا لدى الشباب، حيث تتجاوز بطالة الشباب الحضري 35%.

أما القطاع الفلاحي، فقد فقدَ أكثر من 137 ألف منصب شغل خلال السنوات الأخيرة، وهو رقم مقلق يعكس هشاشة الأوضاع في العالم القروي الذي يعاني من ضعف الاستثمار وقساوة التغيرات المناخية، وغياب رؤية حكومية واضحة لإنعاش الاقتصاد القروي.

وزادت هذه التباينات وضوحًا حين نرى أن الحكومة وعدت بنمو اقتصادي يفوق 4%، بينما لا تتجاوز توقعاتها اليوم 3.7%، وهو نمو ضعيف، مرتبط أكثر بالتقلبات المطرية والأسواق الدولية، بدل أن يستند إلى قوة داخلية نابعة من الاستثمار المنتج والصناعة الوطنية والتحول الهيكلي للاقتصاد.

أما الفوارق المجالية التي جعلت منها الحكومة أولوية في تصريحها الحكومي، فقد اتسعت بدل أن تتقلص، فجهات بأكملها، مثل جهة درعة- تافيلالت، لم تتجاوز حصتها 3% من الاستثمارات العمومية، في حين تستحوذ جهات أخرى على ما يقارب الثلث، مما يعيد إنتاج مغرب السرعتين الذي حذر منه جلالة الملك.

وإذا انتقلنا إلى القدرة الشرائية التي تُشكّل اليوم أكثر الملفات إلحاحًا في حياة المواطن، نجد أن الحكومة تكتفي بترديد انخفاض نسبة التضخم، بينما الواقع اليومي يؤكد أن المواطن لا يعيش على المؤشرات، بل على الأسعار الفعلية في الأسواق، فالغلاء يطال النقل، والغذاء، والمواد الأساسية، والكراء، والكهرباء، واللوازم المدرسية، دون أن يقابله ارتفاع فعلي في الدخل.

كما أن ورش المقاصة، الذي كان يفترض أن يكون رافعة لحماية القدرة الشرائية، عرف تخفيضات كبيرة من 32 مليار درهم إلى 17 مليار درهم، دون تقديم بدائل اجتماعية فعّالة، مما جعل الفئات المتوسطة والفقيرة تتحمل العبء الأكثر لهذا التحول.

وبخصوص قطاع التعليم، الذي يُعتبر أساس الدولة الاجتماعية، فقد قدمت الحكومة تجربة "مدارس الريادة" باعتبارها إنجازا نوعيًا، لكن هذه التجربة، رغم إيجابياتها الجزئية، تطرح سؤالًا جوهريًا: إذا كانت بعض المدارس تسمى مدارس الريادة، فماذا يكون وضع باقي مدارس المغرب؟ إن إطلاق هذه التسمية يكاد يكون إعلانًا رسميًا بأن غالبية المدارس ليست رائدة، وهو ما يضرب في الصميم مبدأ تكافؤ الفرص.

لقد كنا ننتظر برنامجًا شاملًا يرفع مستوى المدرسة العمومية برمتها، لا برنامجًا محدودًا يعزز النخبوية ويعمّق الفوارق داخل المنظومة التربوية.

ولا يقتصر الإشكال على التعليم المدرسي، بل يمتد إلى التعليم العالي الذي عرف دخولًا جامعيًا مرتبكًا يعكس غياب التخطيط المحكم، فقد عانى الطلبة من نقص في التأطير، وصعوبات في التسجيل، وتردد في تدبير الشعب والمسالك، وتأخر في توفير البنيات اللازمة.

كما أثار مشروع القانون رقم 59.24 المتعلق بالتعليم العالي والبحث العلمي جدلًا واسعًا لأنه تضمّن توجهات خطيرة تمس بمجانية التعليم العالي، دون تقديم ضمانات حقيقية للإنصاف الاجتماعي أو لنمط تمويل واسع، واضح ومستدام.

إن المساس بمجانية الجامعة العمومية يهدد مبدأ تكافؤ الفرص، ويضرب الدور الاجتماعي للجامعة المغربية باعتبارها فضاءً للصعود الاجتماعي، ويضع أبناء الفئات الفقيرة والمتوسطة أمام حواجز جديدة، كما أن مشروع القانون لم يقدّم تصورًا واضحًا لحكامة البحث العلمي، ولا لمسارات الترقية البيداغوجية للأساتذة الباحثين، مما يجعل من الإصلاح المرتقب إصلاحًا قاصرًا يفتقد الرؤية والشمولية.

وإذا انتقلنا إلى ورش الحماية الاجتماعية، الذي كان يفترض أن يكون جوهر الولاية الحكومية، فقد وعدت الحكومة بمنح تتراوح بين 2000 و3000 درهم لكل مستفيد، في إطار نظام دعم مباشر شامل، لكن ما تحقق فعليًا هو تنظيم إداري دون أثر مالي ينعكس على الأسر، ودون تغطية شاملة للأسر المعوزة، ودون آلية واضحة للاستهداف.

وهكذا، فإن النتيجة النهائية لكل الإصلاحات التي أعلنت عنها الحكومة، في الصحة والتعليم والتشغيل والحماية الاجتماعية، لم تسعف في تحسين المؤشرات الاجتماعية، بل كانت، للأسف، في اتجاه خلق جو من عدم الاستقرار الاجتماعي وارتفاع منسوب القلق، وتعميق الشعور بعدم الثقة في المؤسسات، وهو أكبر تهديد لأي مشروع إصلاحي.

السيد الرئيس،

حضرات السيدات والسادة المستشارين،

لقد قدّمت الحكومة مشروع قانون مالية يبدو للوهلة الأولى متماسكًا تقنيًا، لكنه في العمق يظل مشروعًا ضيق الأفق، يعظم لغة الأرقام لكنه لا يعكس حقيقة الإنسان ومعاناته اليومية.

إنه مشروع يكتفي بالحديث عن نسب الاستثمار دون قياس أثرها، وعن نمو رقمي دون أثر اجتماعي، وعن توازن ماكرو اقتصادي دون النظر إلى التوازنات النفسية والاجتماعية التي يعيشها المواطن.

هو مشروع يقدم حسابات، لكنه لا يقدم حلولًا، يقدّم جداول، لكنه لا يقدّم رؤية، يقدّم أرقامًا، لكنه لا يقدّم إنصافًا.

وبناءً على كل هذه الاعتبارات، فإن الفريق الاشتراكي – المعارضة الاتحادية، سيصوت ضد القانون المالي، لأنه لا يرقى إلى مستوى اللحظة الوطنية، ولا يترجم التوجيهات الملكية المتعلقة بالعدالة الاجتماعية والمجالية، ولا يُجسّد الدولة الاجتماعية التي يطمح إليها المغاربة، ولا يضع الإنسان في صلب السياسات العمومية.

وسنواصل، بكل التزام، دورنا الرقابي والتشريعي، دفاعًا عن كرامة المواطن، وعن الإنصاف الترابي، وعن المدرسة والجامعة العمومية، وعن الحق في الصحة والشغل، وعن دولة قوية بمؤسساتها، مرتكزة على الثقة وتكافؤ الفرص.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس المحترم.

الكلمة لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، في حدود 12 دقيقة.

المستشار السيد محمد عموري:

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل اليوم باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة مشروع قانون المالية 2026، في لحظة مفصلية من مسارنا الاقتصادي والاجتماعي، وفي واحد السياق اللي تيقتضي منا التعبئة والواقعية والشجاعة الإصلاحية.

هاذ اللحظة تَتقاطع فيها انتظارات المواطنين ورهانات الاستثمار وكذلك توجيهات جلالة الملك نصره الله، نحو بناء اقتصاد تنافسي، منفتح، عادل، وقادر على خلق الثروة وفرص الشغل عبر كل الجهات.

اسمحوا لي في البداية أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي طبعت أشغال لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية طيلة مراحل دراسة هذا المشروع، وبهذه المناسبة أتقدم بالشكر للسيد رئيس اللجنة وجميع أعضاء لجنة المالية.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسيدة وزيرة الاقتصاد والمالية والسيد الوزير المكلف بالميزانية والسادة مدراء إدارة الضرائب والجمارك والصرف والخزينة العامة للمملكة وكذا أطر الوزارة على التفاعل الإيجابي مع التساؤلات والاستفسارات.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء،

"لا نمو بدون عدالة ضريبية، ولا جاذبية بدون وضوح جبائي".

ونحن نناقش مشروع المالية لهذه السنة، لا بد أن نتوقف عند ورش الإصلاح الجبائي، باعتباره إحدى أهم الرافعات القادرة على مواجهة التحديات الراهنة، فهاذ الورش لم يكن مُجرد توصية تقنية، بل تحول إلى مسار إصلاحي واضح منذ المناظرة الوطنية للجبايات واعتماد القانون الإطار، مسار يقوم على رؤية متعددة السنوات هدفها واحد:

بناء نظام جبائي أكثر عدلاً، وأكثر تنافسية، وأكثر دعماً للاستثمار المنتج.

وقد تحققت خلال السنوات الأخيرة مكاسب مهمة تؤكد أن الإصلاح بدأ يعطي ثماره:

إذ أسهم إصلاح الضريبة على الشركات في إرساء قواعد أوضح وتعزيز رؤية المقاولات مع الشروع في تقارب تدريجي للأنظمة، ومع توسيع الوعاء الضريبي نتطلع إلى تحقيق تقارب تدريجي في نسبة التضريب على الشركات مع استثناء، بالطبع، القطاعات الخاضعة لتنظيم خاص.

وكذلك كان هناك إصلاح للضريبة على القيمة المضافة، وبعده إصلاح الضريبة على الدخل، خلال السنة الماضية الذي أعطى حلولاً ملموسة خاصة للفئات المتوسطة.

غير أن ورشاً مركزياً ما يزال معلقاً، رغم ارتباطه المباشر بالقانون الإطار، وهذا الورش هو ورش الجبايات المحلية، ورشٌ ندرك جميعاً، السيد الوزير، أنه خارج صلاحيات وزارة الاقتصاد والمالية، لكنه يظل ضرورة إصلاحية ملحّة.

فالنظام الجبائي المحلي يعاني اليوم من تشتت كبير وتعدد في الرسوم ونقص في الوضوح، مما يربك المقاولات ويحدّ من قدرة الجماعات الترابية على التخطيط.

لذلك يجب أن يكون الإصلاح المرتقب مبنياً على التبسيط والتوضيح والعصرنة وتحويل الموارد المحلية إلى رافعة حقيقية للتنمية المجالية.

ولذا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب لنا قناعة راسخة بأن هاذ الأوراش لم تعد خياراً، بل أصبحت أولوية، لأنه يمس جوهر تنافسية المقاولات ويحدد قدرة الجهات على الاستثمار واستقطاب المشاريع.

السيد الوزير المحترم،

يَبْصِم أداء ميزانيتنا العامة على تطور إيجابي لافت، تعززه دينامية واضحة في المداخيل، فقد ارتفعت في السنوات الأخيرة من 200 مليار درهم سنة 2021 إلى 300 مليار درهم سنة 2024، وكذلك نبصم على ارتفاع كبير هذه السنة، بحيث أنه في النصف الأول من هذه السنة وصل الارتفاع إلى أكثر من 17%.

هذا الأداء تيعكس صلابة الاقتصاد الوطني والنجاعة ديال الإصلاحات المعتمدة، كما تيوفر واحد الهامش لتمويل الأولويات الاجتماعية، مع احترام الانضباط المالي اللي تيشكل واحد الأساس ديال المصداقية الدولية ديالنا.

غير أنه، وللحفاظ على هذه الدينامية وتسريع وثيرتها، لا بد من التأكيد على مجموعة من الأولويات:

أولاً، ولأن الإصلاح الجبائي مسار تراكمي، تنأكدو في الاتحاد العام لمقاولات المغرب على استكمال حياد الضريبة على القيمة المضافة، هناك تقدم محقق، ولكن ما زالت بعض المقاولات والقطاعات تتواجه المَصْدَم le buttoir) اللي تتربك الخزائن ديالها وتتحدّ من التنافسية ديالها.

وكنثمنو التفاعل ديال الحكومة لتستجيب كل جزء من هذه المطالب عبر تعديلات عملية.

ثانياً، ولأن الاقتصاد الشفاف كان دائماً مطلباً مركزياً داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، فإن إدماج القطاع غير المهيكل يعتبر من أهم أولوياتنا المشتركة.

وإن كانت الحكومة قد استجابت تدريجياً لمجموعة من مقترحاتنا، فإننا نوصي اليوم بتعزيز هذه الدينامية، وتبسيط الولوج وتوجيه المواكبة حتى يصبح الانتقال نحو الهيكلة خياراً مربحاً للجميع.

ثالثاً، وبحكم أن القدرة التنافسية كانت في صلب مطالبنا، نعيد التأكيد على ضرورة تصحيح الفوارق في كلفة الإنتاج، لذلك، نوصي باعتماد مبدأ 0% من رسوم جميع المدخلات غير المنتجة محلياً، بما يحافظ على الانفتاح ويضمن شروطاً عادلة للمنافسة.

رابعاً، ولأن دعم المقاولة العائلية لطالما كانت من الثوابت داخل الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نؤكد على ضرورة تسهيل عمليات النقل وإعادة الهيكلة، فهذه المقاولات تشكل رُكْناً أساسياً في الاستثمار والتشغيل، غير أن الإطار الجبائي الحالي يُعقّد مساراتها الداخلية، ونُقدّر تجاوب الحكومة المتدرّج مع عدد من اقتراحاتنا في هذا المجال.

السيد الرئيس،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب نؤمن بأن الإصلاح الحقيقي تيتبنى خطوة بخطوة، ونُقدّم توصياتنا كل سنة، وتتجاوب الحكومة مشكورة كل سنة على جزء منها، ومعاً بالتدرّج والمسؤولية سنصل إلى الهدف النهائي: منظومة ضريبية عادلة، تنافسية، ومحفّزة للاستثمار.

وانطلاقا من هذه القناعة، تقدّم فريقنا بتعديلات تَرُومُ في مُجملها:

- تكريس أسس الدولة الاجتماعية؛
- تقوية اقتصادنا الوطني وتعزيز جاذبية الاستثمار؛
- وكذلك تخفيف العبء الضريبي من خلال توسيع الوعاء الضريبي.

وفهاذ الإطار، أنوه بالتفاعل الإيجابي للحكومة مع مجموعة من التعديلات، ومن أبرزها:

- ✓ دعم الصناعة الوطنية في الألمنيوم؛
- ✓ تعزيز تنافسية القطاع غير المهيكل؛
- ✓ تشجيع التصنيع المحلي للهواتف الذكية؛
- ✓ حماية القطيع الوطني والقدرة الشرائية؛
- ✓ تحسين تنافسية الصناعات المرتبطة بالخشب، عبر خفض رسم استيراد الأخشاب من 12% إلى 6%، بهدف تمكين المقاولات من مواد أولية أقل كلفة؛

- ✓ إعادة النظر في التدابير المتعلقة بتوسيع نطاق الحجز في المنبع، بما فيه استفادة للمقاولات وكذلك تعزيز العائدات الضريبة؛
- ✓ تحقيق العدالة الجبائية لمتقاعدي القطاع الخاص؛
- ✓ تعزيز تنافسية القطب المالي للدار البيضاء؛
- ✓ ودعم القدرة الشرائية للمستهلك عبر إعفاء من القيمة المضافة ديال العجائن الغذائية قصيرة الشكل، إلى غيره من مجموعة من المقترحات.

السيد الوزير المحترم،

في الختام، دعوني أقولها بوضوح: إن مشروع قانون المالية لسنة 2026 ليس مجرد أرقامٍ، ولا جداولٍ، ولا إجراءاتٍ تقنية، بل هو رسالة ثقة في قوة هذا الوطن، ورهانٌ جديد على أن المغرب قادر دائماً على تحويل التحديات إلى فرص، وتحويل الطموح إلى إنجازات.

نُثمّن ما جاء في هذا المشروع من تدابير تعزز الدولة الاجتماعية، وتدعم الاستقرار الماكرو-اقتصادي، وتُفعّل الجيل الجديد من التنمية الترابية، وتحثّ على الاستثمار المنتج الذي يشكل عمق النمو الحقيقي وعموده الفقري.

السادة الوزراء المحترمون،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نُجَدِّد التزامنا الكامل ليس كشريك اقتصادي واجتماعي فقط، بل كشريك في الرؤية، وشريك في البناء، وشريك في المستقبل.

نلتزم بأن نكون في قلب الورش الإصلاحي، ونواصلو العمل مع الحكومة، ومع كل المؤسسات، بروح واحدة: روح المغرب الصاعد، المغرب الواثق، المغرب الذي لا يقف عند حد المُمكن، بل يصنع مُمكناً جديداً كل يوم.

لأننا داخل الاتحاد نؤمن بصدق أن التنمية ماشي شعار، بل مسؤولية، وأن الإصلاح ماشي قرار، بل مسار، وأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص ماشي خيار، بل حَتمية لبناء اقتصاد تنافسي ومنفتح، واقتصاد يضع المواطن في صلب أولوياته.

واثقون أن ما جَمَعَنا اليوم من خطوات مشتركة، سيقودنا غداً إلى خطوات أكبر.

واثقون أن المغرب، بقيادة صاحب الجلالة الرشيدة والمتبصرة سيواصل مسار الصعود بثبات.

واثقون أن تعاوننا سيجعل من كل إصلاح نقطة انطلاق، ومن كل إجراء فرصة، ومن كل تحدٍّ نجاح جديد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للمستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل في حدود 12 دقيقة.

المستشارة السيدة مينة حمداني:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة في هذا الموعد الدستوري الهام باسم أعتد وأعرق منظمة نقابية في بلادنا، مسيرتها النضالية والبطولية لها بصمتها في مسيرة التحرير واستكمال الوحدة الترابية.

إنها مناسبة من خلالها نهنئ جلالة الملك نصره الله، ونهنئ كل القوى الحية والمناضلة، ونهنئ عموم الشعب المغربي بما حققته بلادنا من انتصارات، نتيجة العمل الجبار والمتواصل لكل من الديبلوماسيتين الرسمية والموازية، عمل توج بالقرار التاريخي لمجلس الأمن في 31 أكتوبر 2025 والقاضي صراحة بتكريس وحدة بلادنا الترابية، من خلال اعتماد مقترح الحكم الذاتي تحت السيادة المغربية.

وهي كذلك لحظة اعتزاز وافتخار للطبقة العاملة المغربية بهذا الإنجاز التاريخي، وهي التي جعلت من الديبلوماسية النقابية جبهة لا تنحني ومبدأ لا يقايض، ولا يساوم كلما تعلق الأمر بالقضية الوطنية في المحافل الدولية الإقليمية والقارية والعالمية العمالية والنقابية.

ومناسبة أيضا للتعبير عن دعم ومساندة النضال المستمر والمتواصل من أجل بناء الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى أرضهم، والتنويه بمجهودات صاحب الجلالة نصره الله، رئيس لجنة القدس، في إحياء فرص السلام في المنطقة، ونصرة الشعب الفلسطيني في مواجهة حرب الإبادة.

السيدات والسادة،

قبل الدخول في مناقشة مضامين مشروع قانون المالية هناك ملاحظات لا بد من تسجيلها:

أولا، وكما اتفق على ذلك في الميثاق الوطني للحوار الاجتماعي كان الأجدى أن تتم صياغة المشروع وفق مقاربة تشاركية مع الحركة النقابية، وأن يتضمن بعضا من الأجوبة للإشكالات الحقيقية الملحة للطبقة العاملة وعموم المواطنين؛

ثانيا، بقدر ما نسجل بإيجاب المكتسبات التي حققتها الطبقة العاملة في عمر هذه الحكومة في آخر جولة للحوار الاجتماعي، من خلال الزيادة في الأجور على دفعتين، والتخفيف نسبيا من العبء الضريبي، إلا أن ذلك لم يغير كثيرا من واقع الحال، أمام الارتفاع الصاروخي والمسترسل للأسعار خاصة المواد الأساسية، مما أنهك القدرة الشرائية للطبقة الوسطى، إن وجدت، وعموم المأجورين.

السيد الرئيس،

يأتي مشروع قانون المالية 2026 في ظل تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة على المستويين الوطني والدولي، غير أن الرؤية التي طبعت

المشروع هي رؤية طموحة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

والسؤال المطروح: ألا يتطلب هذا التفاؤل اليقظة؟ لارتباطه من جهة بالسياق الدولي والتحولات الجيوسياسية، ومن جهة أخرى بالسياق الداخلي الذي لا زال يطبعه للأسف:

- تراجع في الإنتاج الفلاحي وتراجع إنتاج اللحوم نتيجة التغيرات المناخية وندرة المياه؛
- البطالة التي وصلت نسبا مرتفعة؛
- الأداء المتعثر لمجموعة من القطاعات الاجتماعية.

وعليه، وإيمانا منا في فريق الاتحاد المغربي للشغل بجسامة التحديات، فإننا نعتبر من أولى الأولويات:

أولا، في الجانب الاجتماعي، ضرورة النهوض بالرأسمال البشري والحرص على اندماجه الاقتصادي والاجتماعي، لا تزال البطالة معضلة بنيوية وهيكلية، ارتفع معدلها إلى 13.3% خاصة لدى النساء والشباب والأشخاص الحاصلين على الشواهد، وقفز إلى 37% بين الشباب و20% في النساء، ولا يتجاوز معدل النشاط 43%، مع مشاركة نسائية ضعيفة 18%.

ينضاف إلى ذلك، فقدان حوالي 198 ألف منصب شغل سنة 2023 معظمهم بالقطاع الفلاحي، إضافة لأزيد من 400 ألف منصب شغل مفقودة بين سنتي 2021-2022.

كما أن ارتفاع معدل الشغل الناقص جراء تقليص ساعات العمل والمرتبط بالدخل غير الكافي أو بعدم ملاءمة الشغل مع المؤهلات، وهي المعضلة التي ما فتئت تتفاقم مع ارتفاع اعتماد التشغيل بالمناولة.

وتؤكد تقارير رسمية أن ثلثي العاملين في القطاع غير المهيكل محرومون من التغطية والحماية الاجتماعية، ورغم المجهودات المبذولة على مستوى جلب الاستثمارات وارتفاع نسبة التصنيع، لازال قطاع التشغيل يسجل:

- ضعف التصريح بالأجراء: ففي الوقت الذي يصل عدد أجراء القطاع الخاص 6 مليون و700 ألف أجير، فإنه حسب آخر تقرير للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يتجاوز عدد الأجراء المصرح بهم 3 ملايين و800 ألف أجير، وفقط 2.5 مليون منهم يصرح بهم بشكل مسترسل، و47% من المتقاعدين تيتقضاو معاشات تقل عن الحد الأدنى للأجور؛

- استمرار الهشاشة الشغلية وسط النساء، وتراجع نسبة تشغيل اليد العاملة النسائية اللي كانت مسجلة قبل من 2020؛

- تعرض أزيد من 180 ألف عامل وعاملة بشركات المناولة لأبشع أنواع الاستغلال في قطاعات النظافة والحراسة والإطعام بالمؤسسات التعليمية، في خرق سافر لكل القوانين الشغلية، وفي غياب دفاتر تحملات ملزمة في القطاع الخاص وفي الإدارات والمؤسسات العمومية؛

- تغول القطاع غير المهيكل على النسيج الاقتصادي الوطني، متهربا من الواجبات الجبائية والاجتماعية، وتيستحوذ على حوالي 30% من الناتج المحلي الإجمالي، وفقا لأرقام بنك المغرب؛

- تدهور القدرة الشرائية لعموم المغاربة، فحسب تقرير للمندوبية السامية للتخطيط، فإن 80.6% من الأسر صرحت بتدهور مستوى معيشتها خلال 12 شهرا السابقة نتيجة الارتفاعات الصاروخية في جميع المواد، والتي باتت تكتوي بها جيوب عموم المغاربة وفي مقدمتهم الطبقة العاملة؛

- استمرار الفجوة بين الجنسين، خاصة في ولوج النساء والفتيات إلى التعليم والصحة والشغل وملكية الأرض والسكن والحماية الاجتماعية ومختلف الخدمات الاجتماعية العمومية، وفي المشاركة في صنع السياسة العمومية وفي مختلف المسؤوليات الإدارية؛

- حرمان فئة عريضة من الحماية الاجتماعية: إذ رغم كل المبادرات والبرامج الهادفة إلى تعميم ورش الحماية الاجتماعية، لا تزال فئة عريضة من العاملات والعمال دون أية تغطية صحية ولا حماية اجتماعية، كعاملات وعمال الإنعاش الوطني، العمال والعاملات المنزليين، مساعدي التجار، النساء ربات ومعيلات الأسر والأشخاص في وضعية إعاقة، المسنات والأشخاص الذين لا يتوفرون على أية حماية اجتماعية وجميع من يتواجدون في وضعية فقر وهشاشة، مما يستوجب إعادة النظر في المؤشر وفي الاستهداف المحددين لاستحقاق التغطية الصحية والدعم من عدمهما.

هذه كلها مؤشرات اجتماعية تفرض الانتباه إلى أن كل البرامج التي وضعتها الحكومة لدعم القدرة الشرائية أفرغها المتحكمون في سلاسل التوزيع، من خلال الرفع الصاروخي للأسعار دون حسيب أو رقيب، مما حد من تأثيرها في ضمان العيش الكريم لفائدة الأسر المغربية، وكل هذا لن يستقيم إلا عبر ما يلي:

- إرساء سياسة اجتماعية شاملة تجعل من الانسان محور التنمية؛
- سياسة اقتصادية مهيكلة تقوم على تحفيز الاستثمار المنتج الذي يخلق فرص الشغل القار واللائق؛
- إصلاح جذري وشامل لقطاعي التعليم والصحة؛
- وضع إجراءات صارمة لتحسين ظروف العمل، ولضمان شروط الصحة والسلامة والتي تشكل جوهر الكرامة المهنية؛
- تخصيص مناصب كافية لمفتشي الشغل حماية لحقوق العاملات والعمال، والمطالبة بزيادة عامة في الأجور والرفع من المنح الهزيلة للتقاعد ورد الاعتبار لمن أفنوا شبابهم في خدمة هذا الوطن؛
- وضع سياسة واضحة عبر آليات كفيلة بتلجيم المتحكمين والمزايدين والمضاربين في الأسعار؛
- رفع الظلم عن الفئات الهشة والمستبعدة اجتماعيا وتخفيض نسبة الفقر بالعالم القروي، والاهتمام أكثر بأوضاع أكثر من مليون عامل زراعي يشتغلون في بعض الضيعات الكبرى في ظروف صعبة ولساعات

طويلة مقابل أجور زهيدة، ولنا في صرخة اشتوكة آيت باها أكبر دليل على درجة الاستغلال الذي تعيشه هذه الفئة؛

- الرفع من نسبة ولوج النساء لسوق الشغل في أفق الوصول إلى نسبة 30%؛
- تخصيص غلاف مالي كفيل بتنفيذ استراتيجية وطنية لمناهضة العنف والتمييز، خاصة في أماكن العمل، من خلال التصديق على الاتفاقية 190 ومناقشة القوانين بما يضمن بيئة عمل آمنة نفسيا وجسديا واقتصاديا واجتماعيا؛
- مراجعة السياسة التنموية الترابية بما يحقق العدالة المجالية ويرفع التهميش عن الواحة وعن الجبل.

كل هذا بالفعل إذا كنا ننشد تقوية بناء الدولة الاجتماعية.

دون أن ننسى، التحديات المرتبطة بالبيئة بالنظر لندرة المياه والتصحر، والتي لا تنعكس فقط على نسبة النمو وعلى وتيرة الاقتصاد، بل أيضا على وضعية العاملات والعمال وظروف صحتهم وسلامتهم، باعتبارهم أكثر عرضة للخطر، وبالتالي حماية الإنسان قبل الاقتصاد ومن أجل الاقتصاد.

أما في الجانب الاقتصادي، وللأسف مازلنا نستورد أكثر من 60% من الحاجيات ديالنا من الحبوب وأكثر 80 % من الزيوت وأكثر من 50% من السكر، إلى جانب استيراد عدد من المنتجات الصناعية الأخرى.

وعليه، فبلادنا مطالبة بإعطاء الأولوية الكبرى لتحقيق السيادة الغذائية والسيادة الطاقية وتحقيق نسبة أكبر للاندماج المحلي في القطاع الصناعي كرافعة أساسية لتحقيق سيادة الاقتصاد الوطني واستقلاليته، لضمان الاحتياجات الأساسية لكافة المغاربة من خلال:

- ✓ تسريع التحول البنيوي نحو صناعات جديدة، وجعل الإنتاج المحلي أكثر قدرة على المنافسة، خاصة في المواد الاستهلاكية الأساسية؛
- ✓ الاهتمام أكثر بالزراعة المعيشية وتشجيع الاقتصاد التضامني والاجتماعي والنهوض بوضعية الفلاح الصغير للمساهمة في تحقيق السيادة الغذائية والتخفيف من التبعية للخارج؛
- ✓ تقييم الاستثمارات والمشاريع الاستثمارية الموجهة للنهوض بالاقتصاد، مع إعطاء الأولوية للمشاريع الاستثمارية الأكثر تشغيلا واستدامة لمناصب الشغل؛
- ✓ الانتقال التدريجي نحو الطاقات المتجددة؛
- ✓ التعامل مع ندرة الماء كمعطى هيكلي وتبني سياسة رشيدة في تدبير الماء لتجنيب بلادنا الأسوأ.

رغم المجهودات التي قامت بها الحكومة للرفع من ميزانيات القطاعات الاجتماعية، والرفع من المناصب المالية المخصصة لها، لكن وبالنظر لحجم التحديات المطروحة، تظل هذه الزيادات، على أهميتها، غير كافية لسد الخصاص وتجويد الخدمات الاجتماعية، ويظل جهاز مفتش الشغل من أكبر المناصب المالية ضعفا في هذه الميزانيات، مما يضعف آلية مراقبة وتفتيش عالم الشغل وحماية آلاف العمال من الخروقات القانونية المضمونة باتفاقيات العمل الدولية وتشريعات الشغل.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد عبد الكريم شهيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارون،

يطيب لي أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، بمناسبة المناقشة العامة لمشروع قانون المالية رقم 50.25 للسنة المالية 2026.

وهي مناسبة لأؤكد فيها تشبث مجموعتنا بالمؤسسة الملكية باعتبارها رمزا لوحدة الأمة، وضامنة لدوام الدولة المغربية واستمرارها وتماسك شعبها، مباركين لجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده كل المبادرات وكل الإنجازات التي تعرفها بلادنا في جميع الأصعدة داخليا وخارجيا.

ونستحضر بنفس المناسبة كذلك، كل مجهودات القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي والأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية التي ضحى أفرادها، ولا زالوا يضحون باستمرار، لصيانة الوحدة الترابية وضمان الأمن والاستقرار في كافة التراب الوطني.

السيدات والسادة الحضور،

لقد سبق وأعلنا فرحتنا وفخرنا بالقرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وهي مناسبة لكي نقر ونؤكد مرة أخرى أننا جد فخورين بهذا القرار، الذي يمثل نقطة تحول تاريخية ومفصلية في مسار قضيتنا الوطنية العادلة، قضية الصحراء المغربية، والذي يعتبر تتويجا للمجهودات الدبلوماسية الحكيمة وللإجماع الوطني القوي الذي التف حول الرؤية الملكية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي تعتبر مقترح الحكم الذاتي هو السبيل الوحيد للحل النهائي والدائم.

كما نؤكد اليوم من موقعنا على الالتزام الثابت بالوحدة الترابية للمملكة، ونعبر عن تقديرنا العميق للمجتمع الدولي الذي بات يدرك أن الحل الوحيد الممكن هو في إطار السيادة المغربية في كنف الحكم الذاتي الذي يضمن لأهلنا في الصحراء كرامتهم ومشاركتهم في تدبير شؤونهم المحلية.

حضرات السيدات والسادة،

مجموعة من الأوراش الكبرى التي أعطى انطلاقتها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والتي ما فتئ جلالته يؤكد عليها خلال مجموعة من الخطب الملكية نذكر منها:

- تحديات إشكالية الماء؛
- النهوض بالاستثمار؛
- الدعم الاجتماعي المباشر؛
- الحماية الاجتماعية؛
- اللاتمركز الإداري.

بالإضافة الى أمور أخرى مرتبطة أساسا بمختلف قضايا الوطن وانشغالات المواطنين، كالإصلاح الشامل للمنظومة الصحية الوطنية، تنظيم وإنجاح التظاهرات الرياضية الكبرى، بالإضافة إلى عديد من البرامج، كلها أوراش تستلزم تعزيز الاستدامة المالية العمومية، لتوفير الهوامش المالية الكفيلة بتمويلها، وهو ما يزيد من صعوبة التحدي أمام الحكومة اليوم، التي لا تدخر جهدا للقيام بواجبها على أحسن وجه، وإنجاح كافة الأوراش رغم كافة الصعوبات والإكراهات التي يرتبط جزء منها بالمشاكل التي عاشها العالم خلال الآونة الأخيرة، بما فيها المرتبطة بالتحولات الجيوسياسية العالمية واللايقين الاقتصادي، والتي تلقي بثقلها على السياسات النقدية والميزانياتية.

لكن ورغم كل هذا، وبكل موضوعية، فالحكومة عازمة على تحقيق النجاح، بما يتماشى والتوجيهات الملكية السامية لصاحب الجلالة، فالمغرب بالرغم من هذه الظرفية الصعبة راهن على تحديات مستقبلية، حيث تم التركيز بمشروع قانون المالية الحالي، على 4 أولويات كبرى:

- ✓ توطيد المكتسبات الاقتصادية؛
- ✓ إطلاق الجيل الجديد من برامج التنمية الترابية المندمجة، والتي بدأت بتنزيلها على أرض الواقع وزارة الداخلية، من خلال البداية بعقد لقاءات تشاورية بالعمالات والأقاليم مع المنتخبين والمجتمع المدني، مع إحداث صندوق التنمية الترابية المندمجة، وتخصيص 20 مليار درهم كدفعة أولية؛
- ✓ النقطة الثالثة مرتبطة بمواصلة توطيد أسس الدولة الاجتماعية والإصلاحات الهيكلية؛
- ✓ وأخيرا، الحفاظ على التوازنات المالية العمومية.

كما نسجل بإيجابية التوجه نحو الرفع من وتيرة الاستثمار العمومي، من خلال الوصول الى 380 مليار درهم خلال السنة المقبلة، الشيء الذي سيمكن توطيد المكتسبات الاقتصادية، وخلق فرص شغل حقيقية، خصوصا لفئة الشباب.

حضرات السيدات والسادة،

يرتكز مشروع القانون على فرضيات اقتصادية طموحة، ولكن تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي المتوقع من قبل مؤسسات دولية مثل صندوق النقد الدولي قد يؤثر سلبا على آفاق التجارة والاستثمار في المغرب، مما يجعل تحقيق معدلات النمو المستهدفة تحديا كبيرا، كما أن هذا المشروع يواصل وضع العبء الضريبي الأكبر على الشركات المهيكلة، مع وجود غموض حول فعالية الإجراءات المتخذة لإدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الضريبية، مما قد يؤثر على القدرة التنافسية للشركات القائمة.

هذه بعض التخوفات التي تراودنا باستمرار، ولذا لا بد من مشاطرتكم إياها داخل هذا المجلس الموقر.

حضرات السيدات والسادة،

نجتمع اليوم في محطة دستورية بامتياز، تتطلب منا رص الصفوف وتوحيد الجهود، حكومة وبرلمانا وشعبا، لإنجاح هذه المرحلة التي تزخر بتحديات اقتصادية واجتماعية ورياضية، ولذا يتطلب منا الأمر التعاطي مع هذه التحديات بتوازن واعتدال، خصوصا في تفعيل التوجه المحوري لقانون المالية الحالي الذي يستهدف توطيد الاستثمار وخلق فرص الشغل.

ختاما، نؤكد نحن مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بهذا المجلس، ثقتنا المطلقة في قدرة بلادنا على تجاوز التحديات الراهنة وتحقيق إقلاع اقتصادي شامل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

الكلمة لمجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، في حدود 6 دقائق.

المستشار السيد خليهن الكرش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

قبل الخوض في مناقشة مضامين مشروع قانون المالية 2026، لا بد من التوقف عند القرار الأممي الأخير المتعلق بقضية الصحراء المغربية، الذي أكد من جديد وجاهة المقاربة المغربية، ورسّخ الاعتراف الدولي المتزايد بمبادرة الحكم الذاتي كحلّ واقعي ومتقدم، وبالدور المحوري للمغرب في ترسيخ الاستقرار والتنمية بالمنطقة.

إن هذا المكسب الوطني الهام يضع على عاتقنا مسؤولية مضاعفة الجهود من أجل تقوية الجبهة الداخلية وتعزيز الثقة وضمان توزيع عادل لثمار التنمية، لأن الدفاع عن الوحدة الترابية لا ينفصل عن بناء دولة اجتماعية قوية، عادلة، ومنتجة.

ومن هذا المنطلق، نعتبر أن قانون المالية لسنة 2026 ينبغي أن يكون

في مستوى هذه اللحظة الوطنية الدقيقة، وأن يعكس إرادة سياسية واضحة في تعزيز التماسك الاجتماعي وتخفيف الاحتقان وتقوية الخدمات العمومية ودعم الفئات المتضررة، باعتبار أن الاستقرار السياسي والدبلوماسي يحتاج إلى عدالة اجتماعية تكون سنداً للوحدة الوطنية وحصناً لمناعة المجتمع.

نقف اليوم أمام مشروع مالية جديد، في لحظة دقيقة يعيشها الوطن، تتقاطع فيها التحديات الاقتصادية مع حالة قلق اجتماعي عميق، يعكسه يومياً الشارع المغربي بتعبيرات مختلفة، ويفضحه واقع المعيشة المتدهور للمواطن البسيط الذي لم يعد يرى في الأرقام الحكومية سوى غطاءً تجميلياً يخفي عمق الأزمة.

لقد قدمت السيدة الوزيرة عرضاً مليئاً بالمؤشرات والنسب والنوايا، لكنها أغفلت جوهر الإشكال: أين هو الإنسان في هذه الميزانية؟ وأين هو البعد الاجتماعي في مشروع يقال إنه يحمل عنوان الدولة الاجتماعية؟

فمشروع قانون المالية لسنة 2026 يكرّس، للأسف، نفس التوجهات التي طبعت السنوات الأخيرة: أولوية التوازنات الماكرو اقتصادية، وتراجع الاهتمام بالسياسات الاجتماعية.

فالاختلالات الكبرى التي يعرفها التعليم والصحة والشغل والحماية الاجتماعية لا يمكن معالجتها بمقاربات محاسبية أو ببرامج متجزئة، بل تحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية تضع العدالة الاجتماعية في قلب القرار المالي.

السيد الرئيس،

إن ما يسمّى بالدولة الاجتماعية لا يُبنى بالتصريحات، بل بإجراءات ملموسة تُشعر المواطن بأن الدولة قريبة منه، تحميه وقت الأزمات، وتضع له الحد الأدنى من الكرامة في العلاج والتعليم والسكن والنقل.

لكن الواقع يبين أن هذه المجالات تعاني ضعفاً بنيوياً، وأن المواطن يواجه وحده غلاء الأسعار ورداءة الخدمات وغياب المساواة في الفرص.

ففي قطاع التعليم، تستمر معاناة الأسر أمام كلفة التمدرس ووضعية التعليم العمومي وجشع القطاع الخاص الذي يتعامل مع الحق في التعليم كسلعة، وفي ظل غياب رؤية إصلاحية تضع المدرسة العمومية في صلب المشروع المجتمعي.

وفي قطاع الصحة، ما زال المريض المغربي يواجه رحلة عذاب يومية في المستشفيات العمومية، التي تعاني خصاصاً مهولاً في الأطر والمعدات، مقابل ازدهارٍ للقطاع الخاص الذي أصبح العلاج فيه امتيازاً طبقياً.

أما ورش الحماية الاجتماعية الذي بشّر به الجميع كبداية عهد جديد للكرامة، فقد بدأ يتعثر بفعل ضعف التمويل، وغياب عدالة في المساهمات، وتأخر في الإصلاح الجبائي الذي يُفترض أن يكون ضمن تمويله المستدام، إن المواطن البسيط لا ينتظر من الحكومة الوعود، بل إجراءات عملية تضمن له التغطية الصحية الفعلية والتقاعد اللائق والتعويض عن فقدان الشغل، والحماية من الهشاشة.

إن ما يؤلم فعلاً هو أن الحكومة تكرر نفس الخطاب في كل سنة مالية، دون أن تترجم التزاماتها لأثر ملموس في حياة الناس، فما معنى أن نحتفل بتحسن المؤشرات المالية، بينما تتدهور مؤشرات العيش الكريم؟ وما معنى أن نتحدث عن دعم الاستثمار دون أن ينعكس ذلك على خلق مناصب شغل قارة ولائقة؟

إن الاستثمار الحقيقي، السيد الوزير، ليس في الأبراج ولا في الأرقام، بل في الإنسان المغربي، في كفاءته وإنتاجيته وكرامته، فالموارد البشرية هي الثروة الوطنية الحقيقية، ولا يمكن أن نستمر في تجاهلها أو التعامل معها بمنطق التكلفة.

إن الطبقة العاملة، بكل فئاتها، هي التي تحمل الاقتصاد الوطني على كتفيها، لكنها اليوم تواجه هشاشة متزايدة، وتراجعاً في المكتسبات، وجموداً في الأجور، وتدهوراً في ظروف العيش.

إن الحوار الاجتماعي الذي تتحدثون عنه لا يمكن أن يكون موسمياً أو شكلياً، بل يجب أن يكون ممأسساً ودائماً، قائماً على الثقة والالتزام، وعلى تنزيل فعلي لما تم الاتفاق عليه، فالاستقرار الاجتماعي لن يتحقق إلا عندما يشعر الأجير والعامل والموظف بأن صوته مسموع وأن حقوقه مصونة وأن الحكومة تحترم التزاماتها.

إن إصلاح المالية العامة لا يكون على حساب المواطن، ولا يمكن أن تبنى التنمية على تفقير الفئات المنتجة، فالتوازن المالي بلا عدالة اجتماعية وهمٌ قصير المدى، بينما العدالة الاجتماعية هي وحدها التي تضمن الاستقرار والتنمية الحقيقية، فالتنمية التي لا تضع الإنسان في صلب اهتماماتها والأرقام التي لا تُترجم إلى كرامة وعدالة ليست مؤشراً على النجاح، بل على فشلٍ في الاختيار، فالتوازن المالي بلا توازن اجتماعي هشّ وزائل، أما العدالة الاجتماعية فهي وحدها التي تصون السلم والاستقرار وتفتح أفق الثقة في المستقبل.

وختاماً، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نعتبر أن مشروع قانون المالية لـ 2026 هو ميزانية بلا روح اجتماعية، ولا يجيب عن حاجيات المغاربة ولا ينتصر للعدالة الاجتماعية.

إن المغرب في حاجة إلى سياسة جريئة تُعيد الاعتبار للإنسان قبل الحساب، وللعدالة قبل الأرقام، وللحق قبل التقشف.

وبالتالي فإننا سنصوت ضد مشروع قانون المالية لسنة 2026.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدات والسادة المستشارين المحترمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للمستشار خالد السطي نيابة عن المستشارين غير المنتسبين.

في حدود خمس دقائق السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد خالد السطي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

أتشرف بالتدخل باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب لمناقشة مشروع قانون مالية 2026، بطبيعة الحال في ظرفية دقيقة داخلية وخارجية، تتطلب واقعية في التقدير وجرأة في الإصلاح وحوارا اجتماعيا مسؤولا وممأسسا.

بطبيعة الحال، لا بد كذلك نذكرو بكل اعتزاز وفخر القرار الأممي الذي اعتمد الحكم الذاتي، كأساس وحيد للتفاوض مع الأطراف المعنية وإقرار السيادة المغربية على الصحراء، هذا قرار نعتز به جميعا، أيضا الدعم اللامشروط لصاحب الجلالة للقضية الفلسطينية من خلال وكالة بيت مال القدس، وكذلك دور المغرب في وقف الحرب بغزة.

موازاة مع هاذ المناقشة كاين المراجعة ديال الاستحقاقات الانتخابية والقوانين الانتخابية، نتمناو على أن الحكومة كذلك تبالي وترجع مراجعة القوانين الانتخابية الخاصة بالانتخابات المهنية لإفراز تمثيلية نقابية حقيقية على الساحة وعلى أرض الواقع، خصوصا وعلى أن هذه المراسيم تعود لعقود من الزمن.

بخصوص الدولة الاجتماعية من طبيعة الحال الحكومة رافعة شعار كبير ديال الدولة الاجتماعية، لكن اسمح لي السيد الوزير احنا نسجلو مجموعة ديال الاختلالات أو مجموعة دالنقائص اللي كتضرب الدولة الاجتماعية المنشودة، كاين:

- أولا، البطالة التجاوز ديالها 21%، 13.8% عامة؛
- التراجع عن إحداث مليون منصب شغل اللي التزمت به الحكومة في البداية ديالها؛
- التراجع عن مدخول "الكرامة" ديال 1000 درهم بالنسبة لكبار السن فوق 65 سنة؛
- ثم فشل برنامج "فرصة" وكذلك "أوراش" وتراجع أو وقف برنامج "انطلاقة"، باقي ما عرفناش فيه معطيات، بالرغم أن هذا الموضوع أثرناه مرارا؛
- تراجع نشاط النساء إلى 18% بدل 19%، في حين الالتزام ديال الحكومة توصل ليه 35%؛
- ضعف أثر الزيادة في الأجور رغم أهميتها، درتو زيادة في الأجور صحيح، ولكن الأثر ديالها ما بانش على المواطن وعلى عدد من القطاعات؛
- استمرار تدهور الخدمات العمومية في الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية.

وهاذ الخدمات، السيد الوزير، بطبيعة الحال خرجت المغاربة للاحتجاج، آيت بوكماز، نعاودو نذكرو آيت بوكماز، في تاونات، أكادير، طاطا، مجموعة ديال الأقاليم عاد الشباب ديال Z.

بطبيعة الحال فيما يخص الحوار الاجتماعي، نعاودو نسجلو كذلك للإقصاء والابعاد ديال الاتحاد الوطني، بالرغم من كونو ثالث مركزية نقابية في القطاع الخاص بـ 6.03%، لا حوار اجتماعي ولا مؤسسة، المشاركين في الحوار الاجتماعي ينتقدون، احنا خارج الحوار الاجتماعي لا بد أننا نذكرو أن ما كيناش المأسسة الحقيقية، ما كاينش الجولة ديال شتنبر من 2003 لم تنعقد.

كذلك، تقدمنا لكم بمجموعة ديال التعديلات، السيد الوزير المنتدب، الحكومة لم تتجاوب معها، منها بطبيعة القضية ديال دمج المناصب ديال التعليم 18.000 وتمكينهم من أرقام التأجير مركزية على غرار الموظفين ديال القطاع ديال التعليم.

رفض إدماج المربيين والمربيات ديال التعليم الأولي، طلبنا عشرين ألف منصب، كذلك للتسوية ديال 600 دكتور من التربية الوطنية باش نوصلو لـ 1800 على 3 سنوات منذ 2024.

بخصوص كذلك بعض الفرضيات اللي اعتبرناها أنها ما مقاداش مزيان، الرهان على نسبة النمو 4.6%، تراجع الطلب الخارجي من شركائنا الأوروبيين.

- التقلبات المناخية؛
- غياب معطيات تؤكد إمكانية تحقق فرضية المحصول 70 مليون قنطار؛
- الاعتماد على التمويلات المبتكرة، وهنا نوجهو واحد النداء للسيد الوزير أن هاذ التمويلات المبتكرة على أساس أنها يتدار واحد اللقاء في إطار لجنة المالية وندققو التفاصيل فيه وتعطينا المعطيات العامة فيه؛
- تمركز الاستثمارات في الجهات، أزيد من 60% في ثلاث جهات فقط؛
- لازم كذلك، السيدة الوزيرة، نعاودو نذكرو مجموعة ديال المطالب اللي ملقيناش الصدى ديالها عند الحكومة، فيما يخص السلم المتحرك للأجور؛
- تفعيل الاتفاقيات الاجتماعية ديال 2011، أبريل 2019، 2024؛
- إخراج القانون ديال النقابات؛
- إصلاح مدونة الشغل بشكل دقيق؛
- تمكين الأطر المشتركة من الأنظمة الأساسية؛
- إخراج النظام الأساسي ديال جهاز تفتيش ديال الشغل ديال الموظفين ديال وزارة النقل واللوجيستيك، ديال التجهيز وديال الماء وديال التعاون الوطني؛
- التكوين المهني وإصلاح القانون ديال التكوين المهني، بالإضافة بطبيعة الحال إلى إخراج مؤسسة الأعمال الاجتماعية المشتركة اللي بذلنا فيها مجهود مشترك، ولكن للأسف لا ما خرجاتش هاذ المؤسسة.

السيد الوزير،

إن مشروع قانون المالية لـ 2026 رغم بعض الإيجابيات لا يجيب عن الأولويات الاجتماعية والاستثمارية الحقيقية ويقوم على فرضيات اقتصادية غير واقعية ولا يعالج الاختلالات البنيوية في التشغيل والتعليم والصحة والتقاعد والمقاصة، كما يغيب عنه الحوار الاجتماعي المسؤول والممأسس والموسع مع استمرار التفاوتات المجالية.

وعليه، فإن عدد من المؤشرات وغيرها يؤكد غياب مباشر للسياسات الحكومية على حياة المواطنين، بل كان الأثر على آخرين ممن استفادو من تضارب المصالح ونالوا صفقات أدوية وغيرها.

وكنا نود أن تتشكل لجنة لتقصي الحقائق بعد الضجة والرجة الإعلامية في إطار ما نص عليه الدستور من ربط المسؤولية بالمحاسبة دون توجيه اتهامات بألفاظ غير مناسبة لم نألف سماعها في هذا المجلس.

وعليه، سنصوت ضد مشروع قانون المالية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم.

بذلك أعلن عن رفع الجلسة الصباحية.

وموعدنا على الساعة الثالثة والنصف للاستماع لرد الحكومة على تدخلات الفرق والمجموعات.